التداعيات الاقتصادية للفساد - تحليل لواقع المؤشرات الدولية وآفاق الحوكمة في مصر

الدكتور
د. محمد السيد السيد جودت
مدرس الإقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة بدر بالقاهرة

ملخص البحث

يُعد الفساد أحد أبرز العوائق التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما يخلقه من تداعيات سلبية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فالفساد لا يقتصر على قطاع بعينه، بل يتغلغل في مختلف جوانب المجتمع، مما يستدعي تعاونًا دوليًا جادًا لمواجهته. وتتعدد صوره لتشمل استغلال النفوذ، واحتكار الخدمات، وتحقيق المصالح الشخصية على حساب الصالح العام. ويؤدي الفساد إلى تقويض النشاط الاقتصادي، ويعرقل حركة الاستثمار، ويضعف الثقة في بيئة الأعمال، مما ينعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي ويُفضي إلى التخلف التنموي. ومن هذا المنطلق، تناول هذا البحث ظاهرة الفساد من حيث مفهومها وأنواعها، واستعرض مؤشرات انتشارها، كما بحث في آثارها على التنمية الاقتصادية، وناقش أبرز الآليات والاستراتيجيات الممكنة لمكافحتها.

الكلمات المفتاحية : الفساد، الحوكمة، النمو الاقتصادي.

Abstract

adverse effects on social، political، and economic levels. It is a pervasive phenomenon that affects all sectors—both public and private—necessitating concerted international efforts to combat it. Corruption manifests in various forms، including abuse of power، service monopolies، and personal gain at the expense of the public interest. It hampers economic activity، discourages investment، undermines trust in the business environment، and negatively impacts economic growth، ultimately leading to developmental stagnation.

Accordingly، this research addresses the issue of corruption by examining its definition، types، and indicators، as well as analyzing its implications for economic development. The study also explores key mechanisms and strategies for combating corruption.

Keywords: corruption، governance، economic growth.

مقدمة

لا يعتبر الفساد ظاهرة جديدة طرأت على المجتمعات الحديثة في الآونة الأخيرة بل إن المجتمعات القديمة قد عانت منه أيضًا معاناة شديدة، فمنذ ما يقرب من ٢٥٠٠عام، أشارت إحدى المخطوطات الهندية إلى أثر الفساد على الإدارة الاقتصادية وناشد كاتبها الحاكم العمل على محاربة هذه الآفة، وفي العصور الوسطى أدرك المفكر الإيطالي دانتي Dante الآثار السلبية للفساد ورأى أن المكان الطبيعي للفاسدين والراشين هو الدرك الأسفل من النار، وفي العصر الحديث جاء النص في الدستور الأمريكي صراحة على أن الرشوة هي إحدى الجريمتين اللتين تبرران عزل الرئيس الأمريكي من منصبه [١] .

كما أن الفساد ليس ظاهرة محلية أيضًا، وإنما هو ظاهرة عالمية تختلف حدتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، وأشد أنواع الفساد ضررًا، ذلك الذي يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وأيضًا التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد كثيرًا على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة.

ومع ذلك فإن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت تبحث في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، وغاب عنها تناول الجانب الاقتصادي لتلك الظاهرة، ولذلك يرى"Tanzi " أن دراسة "اقتصاديات" الفساد لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الاقتصاديين الذين تجاهلوا الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد [٢].

ويرجع أحد الباحثين [٣] تأخر الاقتصاديين في تناول ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل إلى سببين رئيسيين هما : الأول، أن معظم الاقتصاديين لم يتفقوا على المقصود بمصطلح "الفساد،" وذلك لأن هذا المصطلح يستخدم للإشارة إلى دائرة واسعة من الأنشطة والممارسات التي تتراوح

---

(1) Rose-Ackerman ،Susan: **Corruption and Government causes ،Consequences ،and Reform** ،Cambridge University Press ،U.K,1999

منقول عن . د: كمال أمين الوصال: الفساد، **دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية** ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ، ٢ ٢٠٠٨م، ص ١٥٥.

(2) Tanzi ،V. "Corruption: **Arm's Length Relationships and Markets" ،in Granulose Florential and Sam Peltzman(eds.) The Economics of Organized Crime** ،Cambridge University Press ،U.K,1995 ،pp161-180.

[٣] كمال أمين الوصال، **الفساد**، مرجع سابق ص ١٥٦.

بين الأشكال البسيطة لإساءة استخدام السلطة العامة من قبل صغار موظفي الحكومة إلى قيام بعض القادة السياسيين بالاستيلاء على أو استغلال الموارد الاقتصادية لبلادهم لتحقيق منافع خاصة، الأمر الذي يجعل من الفساد مصطلحًا فضفاضًا يصعب على الباحثين تحليل الجوانب الاقتصادية له . والثاني، صعوبة استخدام النماذج الاقتصادية لتحليل ودراسة الأسباب والآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد .وإزاء ما ترتب على الآثار الاقتصادية السلبية لظاهرة الفساد وما أدت إليه من عرقلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب دول العالم الأمر الذي لم يجعل للاقتصاديين أي خيار في تناول تلك الظاهرة بالدراسة والتحليل.

أولًا: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من خطورة ظاهرة الفساد وتزايد آثارها السلبية على مسارات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، لا سيما في الدول النامية التي تعاني من ضعف البنية المؤسسية والرقابية. فالفساد لا يقتصر تأثيره على الجوانب المالية فحسب، بل يمتد ليقوّض ثقة المواطنين في المؤسسات، ويضعف مناخ الاستثمار، ويزيد من فجوة الفقر والتفاوت الاجتماعي.

كما تبرز أهمية البحث في تناوله المتكامل لأبعاد الفساد من خلال ربطه بالتنمية الاقتصادية، وتحليل مدى تأثيره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على استعراض آليات مكافحة الفساد وتقييم فعاليتها. ويُعد هذا البحث مساهمة علمية تهدف إلى دعم صناع القرار والباحثين في تبني استراتيجيات واقعية لمواجهة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

ثانيًا: مشكلة البحث

رغم الجهود المبذولة على المستويين المحلي والدولي لمكافحة الفساد، لا تزال هذه الظاهرة تمثل أحد أكبر التحديات التي تعيق مسارات التنمية الاقتصادية. فالفساد يضعف من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، ويهدر الموارد العامة، ويحدّ من فاعلية السياسات التنموية. وتكمن مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية، وما هي الآليات الفعالة للحد منه؟

ثالثًا: أهداف البحث

١. توضيح مفهوم الفساد وأنواعه المختلفة.

٢. تحليل مؤشرات قياس الفساد في الدول.

٣. دراسة العلاقة بين الفساد ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

٤. تقييم آثار الفساد على الاستثمار العام والخاص.

٥. رصد أبرز الآليات والسياسات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد.

٦. تقديم مقترحات عملية لتعزيز الشفافية وتحقيق التنمية المستدامة.

رابعًا: فرضيات البحث:

١. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدلات الفساد ومستويات التنمية الاقتصادية.

٢. كلما ارتفع مستوى الفساد، انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

٣. تعتمد فعالية مكافحة الفساد على قوة المؤسسات وجودة الحوكمة والرقابة.

خامسًا- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مفهوم الفساد وأنواعه وآثاره، مع استخدام المنهج المقارن لرصد تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد، إلى جانب المنهج الكمي لتحليل البيانات والمؤشرات الدولية) مثل مؤشر مدركات الفسادCPI ، ومؤشر الحوكمة.

سادسًا- حدود البحث:

الحدود الموضوعية :يركز البحث على دراسة الفساد الاقتصادي وتأثيره على التنمية دون التوسع في الجوانب الجنائية أو الاجتماعية.

الحدود المكانية :تحليل للدول الأعلي والأقل فساداً وفقا لمؤشرات مدركات الفساد مع التركيز علي الدولة المصرية.

الحدود الزمنية :يغطي البحث الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٤، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية مؤثرة.

سابعاً – خطة الدراسة :

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، اشتملت المقدمة على بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره ومنهج البحث وخطة الباحث، ثم تناولت المباحث الأربعة الموضوعات التالية على النحو التالي:

- **مقدمة.**
- **المبحث الأول: ماهية الفساد وأنواعه ومؤشراته.**
- **المبحث الثاني: تحليل وضع الدول في ضوء مؤشر مدركات الفساد.**

المطلب الأول – تحليل وضع الدول وفقاً للأقل والأعلي فساداً.

المطلب الثاني – تحليل وضع الدول العربية وفقاً لمؤشر مدركات الفساد.

المطلب الثالث – تحليل وضع مصر وفقاً لمؤشر مدركات الفساد.

- **المبحث الثالث – التداعيات الاقتصادية للفساد.**

المطلب الأول – تأثير الفساد علي أزمة المناخ.

المطلب الثاني – أثر الفساد على التنمية الاقتصادية.

- **المبحث الرابع: آليات مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة.**

المطلب الأول –آليات مكافحة الفساد.

المطلب الثاني – دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

- **خاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.**
- **قائمة المراجع.**

المبحث الأول
ماهية الفساد وأنواعه

تردد في الآونة الأخيرة مصطلح الفساد خصوصًا في نهاية القرن العشرين ومطلع هذا القرن، وأصبح الحديث عن الفساد محور الاهتمام ليس علي مستوي رجال الفكر والسياسة والادارة فحسب بل علي مستوي المواطن، والفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين، إلا أنه يأخذ أشكالًا متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم كما أنه استشري في كل القطاعات وعادة ما يرتبط بالتغيرات التي تحدث في بناء القوي السياسية والاجتماعية والإدارية [١].

فظاهرة الفساد هي من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمعات كافة وهي من أهم القضايا التي لازال يدور حولها جدل عالمي، فالحقيقة لا تكمن في المجتمعات التي تتسم بالفساد بل تكمن هذه المشكلة في انتشار وتنوع واتساع رقعة الفساد الأمر الذي يؤثر سلبًا علي المجتمعات[٢]، ويعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو جماعية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، في شغل الوظائف العامة[٣].

وهنا نسلط الضوء على ماهية الفساد أولاً، وأنواعه ثانياً ومؤشراته ثالثاً:

---

[١] عبد القوي بن لطف الله ، **أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية** ، دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،٢٠١٣،ص١٤.

[٢] أبو سويلم أحمد محمود، **مكافحة الفساد**، الطبعة الأولي، دار الفكر، الأردن، ٢٠١٠،ص٩.

[٣] فتحي محمد أميمة، **الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية:** دراسة وصفية تحليلية، ثورة ١٧ فبراير في ليبيا نموذجًا، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية–العوامل – التمثلات/٦ – ٨ نوفمبر ٢٠١٢.

أولاً: ماهية الفساد:

١. المفهوم اللغوي للفساد :

وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بمعان متعددة منها، أن الفساد نقيض الصلاح، فسَدَ يَفسُد ويفسِد ، فَسَادًا وفُسودًا ، فَهو فَاسِدٌ، وفَسِيدٌ والجمع : فَسْدَى [١].

ومنها أن الفساد: أخذ المال ظلمًا، والمفسدة ضد المصلحة، واستفسد: ضد استصلح [٢] وقال الراغب: (الفساد: خروج الشيء عن الاعتدال قليلًا كان الخروج أو عنه كثيرا. ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة [٣].

٢. المفهوم الاصطلاحي للفساد:

نجد أن معظم التعريفات تحصر الفساد في مجال إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة، ومن أمثلة هذه التعريفات ما ذكر في معجم اوكسفورد الإنكليزي الذي عرف الفساد (Corruption) بثلاثة تعريفات، أولها يشير إلي الفساد والتحلل المادي للمواد الطبيعية، وثانيها ينصرف إلى الفساد الأخلاقي–الانحلال الأخلاقي، أما ثالثها فيدور حول ظاهرة الفساد الاجتماعي والاقتصادي – محور هذه الدراسة– لأن هذا النوع هو الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمجال الإدارة العامة والنشاط الحكومي، ووفقاً لهذا المعنى فيعرف قاموس اكسفورد الفساد بأنه "الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة " وفي ترجمة أخرى" "انحراف أو تدمير النزاهة في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة"[4].

أما بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وكما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي، وبعض علماء الاقتصاد، كباولو ماورو، ومايكل جونستون، فلم يخرج

---

[١] لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جـ٣ ،ص ٣٣٥ .

[٢] **القاموس المحيط للفيروز ابادي** (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م، جـ _١ ص٣٢٠ ،فصل الفاء باب الدال.

[٣] **المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني** (أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، جـ – ٢ ص٤٩١ ،كتاب الفاء

[4] معجم اوكسفورد الإنكليزي متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) علي الرابط
http://oxforddictionaries.com

تعريفهم للفساد عن أنه: اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، يتحقق حينما يقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها [١] .

وبشكل عام عرفه Johnston: بأنه سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية، أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي [٢].

وعرفه فيتوتانزي [3]" Tanzi Vito " [] بأنه "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ (الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف) بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوى الصلة"، وهذا التعريف، بينما عرف احد الباحثين الفساد بأنه: قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة يشتم منها رائحة استغلال المنصب الإداري أو سوء استخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة [٤] .

ويرى باحث آخر: أن الفساد يعد بمثابة معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم ذاتها وأنماط السلوك القائمة المعهودة[٥].

---

[١] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م**، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص١١٢ ، بيتر آيغن: **شبكات الفساد والإفساد العالمية**، ترجمة٠: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر: قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٧ ،. د هنان مليكة: **جرائم الفساد**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٠م، ص١٣ ،باولو ماورو: الفساد الأسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م، ص ١١-١٣،

- Johnston, M,"**What can be done about Entrenched Corruption?**" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, and Washington, DC. 30 April1May.1977.

[٢] مايكل جونستون، **المسئولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد**، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص ٩٢.

[3] بوريس بيجوفيتش، **أراء في الفساد، الأسباب والنتائج**، منشور مركز المنشورات الدولية الخاصة CIPE متاح على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

[٤] أحمد ابراهيم ابو سن، **استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم ١١ ،العدد ، ٣١- ١٤١٧هـ، ص٩١.

[٥] مصطفى كامل السيد، **الفساد والتنمية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٨.

ثانيًا: أنواع الفساد:

النشاط الانساني متعدد الأشكال والأوجه والمقاصد، لذلك تعدد أنواع الفساد مظاهره وصوره وعليه نتناول أهم أنواع الفساد وصوره. وللفساد أنواع شتي تختلف بحسب تعدد التصنيفات التي يأخذ بها الباحثون، فيميز المختصون في الإدارة بين مستويين للفساد الاداري هما الفساد الأكبر والفساد الأصغر فالأول يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، في حين أن النوع الثاني فهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة المادية أو طموحات غير مشروعة ويكون عادة علي شكل رشاوي، استغلال الوظيفة العامة، واختلاسات.

أما من ناحية انتشار الفساد فيصنف الباحثون الفساد إلي فساد دولي وفساد محلي، فترابط الشركات المحلية والدولية وتداخل المصالح في ظل الاقتصاد الحر مما يجعل من الفساد منتشر علي نطاق عالمي أما الفساد المحلي فيقتصر علي ما يحدث داخل البلد الواحد ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ممن لا يرتبطون في مخالفتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخري.

غير أن تقسيمات الفساد تشمل أيضًا، فساد القطاع العام وفساد القطاع الخاص إذ أن القطاع العام يعد مجالًا خصبًا للانحرافات الادارية من رشاوي واختلاسات، وذلك لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على القطاع العام غير متوفرة، أما الفساد في القطاع الخاص يتمثل في أن الشركات الأجنبية غالبًا ما تدعم مواقعها بدفع الرشاوي والعمولات.

غير أنه يمكن تقسيم أنواع الفساد الي فساد اداري، فساد سياسي وفساد اقتصادي ونبينهما فيما يلي:

(١) الفساد الاداري :

هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلي التأثير بسير الادارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر [١].

ويعرف صموئيل هنتجون الفساد بأنه، سلوك الموظف العام والذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة، أما روبرت تلمان فيعرفه بأنه" الفساد الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظامًا بيروقراطيًا، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا

---

[١] بن عودة حورية، **الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ،ص٤٦.

تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات .. وما إلي ذلك "[١] .

ويعرف أحمد الرشيد الفساد الاداري بأنه سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق [٢].

أما الجوبير فيعرف الفساد بأنه "انحراف العملية الادارية وانحراف المديرين باتجاه الخطأ بشكل متعمد ومقصود وذلك لتحقيق مأرب خبيثة "[٣].

ويعتبر الفساد الاداري من أشد صور الفساد تأثيرًا وخاصة في المجتمعات النامية.

(٢) الفساد السياسي:

يعتبر من أخطر صور الفساد علي الإطلاق لما له من تأثير واسع علي بقية القطاعات ويعرف الفساد السياسي بأنه نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام أو الموظف العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أم لا وسواء خالف توقعات الرأي العام أم لا وفي جميع الأحوال فإن الهدف من ذلك هو حصول الموظف العام علي منفعة ذاتية أو معنوية لما يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة [٤].

ويشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما يشكل فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية تحديًا قويًا لقيم الديمقراطية [٥].

ويعد الفساد السياسي من أخطر أشكال الفساد باعتباره يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات المالية السياسية بالدولة ورغم اختلاف أنظمة

---

[١] محمد صلاح الدين فهمي ، **الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٩٤،ص٣٨.

[٢] أحمد الرشيد، **الفساد الوجه القبيح للبيروقراطية**، مطبوعات الشعب،مصر،ص١٢.

[٣] خالد بن عبد الرحمن، **الفساد الاداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي** ، دكتوره في فلسفة العلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الادارية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية،٢٠٠٧،ص٢١-٢٢.

[٤] اكرام بدر الدين، **الفساد السياسي النظرية والتطبيق** ، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر ، ص١٨.

[٥] أحمد محمد مصطفي ، **الآثار الاقتصادية للفساد الاداري** ، طبعة أولي ، دار الفكر الجامعي ، مصر ،٢٠١٢،ص٦٦-٦٧.

الحكم من ديمقراطية وديكتاتورية إلا انتشار الفساد في كل من النظامين رهن بنظام الحكم الفاسد غير الممثل لمطالب الشعب وغير خاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم[١].

ويؤدي الفساد السياسي إلي عدم الاستقرار السياسي وسلب الحقوق وحريات المواطنين العامة فضلا عن اتباع سياسات تنموية فاشلة، وكل ذلك يؤدي إلي تدهور الأوضاع فضلًا عن طبيعة البناء الحكومي الذي يشجع على انتشار الفساد البيروقراطي [2].

(٣) الفساد الاقتصادي:

يُعد الفساد الاقتصادي موضوعًا هامًا لدي باحثي العولمة ودارسي النظرية الاقتصادية كما أصبح محط اهتمام ومتابعة أهم المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسسة الشفافية الدولية وعديد من الجمعيات، ومن الأهمية أن نعرف لماذا شاع الاهتمام بظاهرة الفساد الاقتصادي؟

يرجع الاهتمام بظاهرة الفساد الاقتصادي إلى عدة مبررات منها الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي أودعتها هيئات دولية كبيرة مثل البنك العالمي لدي الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية إضافة الي ذلك تنامي ظاهرة الفساد الاقتصادي في حد ذاتها وانتشارها على نطاق واسع ضمن رقعة الدول النامية.

وقد أكد هذه النتيجة استطلاعًا أجراه البنك الدولي وبمجرد أن أثبتت المقاربات النظرية لعلم الاقتصاد العلاقة المفسرة بين تقدم الفساد وتخلف التنمية في الدول النامية سارعت الجهات المهتمة بالشأن التنموي إلى دق ناقوس الخطر وإلى اقتراح استراتيجيات محددة ومدروسة للحد من تنامي هذه الظاهرة ومعالجتها [٣].

ويعَّرْف الفساد الاقتصادي علي أنه الحصول علي منافع مادية وأرباح عن طريق الحصول علي منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في السوق [٤].

وبهذا يمكن القول أن الفساد الاقتصادي يستخدم للإشارة إلى السلوك الاجرامي الذي يرتكب لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية من خلال كبار الموظفين الرسميين عند قيامهم بأعبائهم

---

[١] دينا جابر، **الفساد بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر العملي** ، منشور في شبكة المعلومات الدولية،ص٦.

(2) عماد صلاح عبد الرازق ، **الفساد والاصلاح** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق سوريا ، ٢٠٠٣، ص ٣٦.

[٣] بشير مصطفي ، **الفساد الاقتصادي مدخل إلي المفهوم والتجليات**، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية ، العدد السادس، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر،٢٠٠٥،ص٩-١٠.

[٤] بن عودة حورية، **الفساد وآليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**،مرجع سابق،ص٦٥.

الوظيفية عن طريق ارتكابهم لجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير أو المساعدة في تقديم السلع والخدمات المشروعة بطريقة غير مشروعة مثل تجارة السوق السوداء [١].

كل نمط من الأنماط السابقة للفساد (الاداري، السياسي، الاقتصادي) يمثل منظومة متكاملة من الظواهر والأعراض والعوامل والأسباب وكل هذه الأنماط ترتبط بعلاقات تشابكية فالفساد السياسي والاجتماعي يشكل مناخًا متهيئًا للفساد الإداري والمؤسسي وكلاهما يشكل بيئة صالحة للفساد الاقتصادي، خاصة ذلك الذي يصيب المعاملات والمبادلات في الأسواق حين تنهار منظومة الثقة والضوابط القيمية التي تسند اليها، لكن فهم وتحليل وتشخيص كل نوع منها يمثل نقطة البداية في التعامل معها ومكافحتها [٢].

---

[١] محمد الأمين البشري، **الفساد والجريمة المنظمة** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية ، ٢٠٠٧،ص٤٨-٤٩.

[٢] أحمد صقر عاشور ، **مؤشر الفساد في الأقطار العربية اشكاليات القياس والمنهجية** ،الطبعة الأولي ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،٢٠١٠،ص٤٩-٥٠.

المبحث الثاني
تحليل وضع الدول في ضوء
مؤشر مدركات الفساد

تُعد مؤشرات الفساد من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات الدولية لقياس مدى التزام الدول بالحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة. وتنعكس هذه المؤشرات بصورة مباشرة على مناخ الاستثمار، والاستقرار السياسي، والثقة العامة في المؤسسات. فكلما ارتفعت مستويات الفساد، تراجعت فرص التنمية، وازداد الفاقد الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

ويُصدر عدد من المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها **منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)**، تقارير سنوية تُظهر ترتيب الدول وفقًا لمؤشر مدركات الفساد(CPI) ، والذي يُعد من أكثر المؤشرات استخدامًا في تقييم وضع الفساد على مستوى العالم. وتستند هذه المؤشرات إلى تقييمات لخبراء ومجتمع الأعمال بشأن مدى انتشار الرشوة، وسوء استخدام السلطة، وضعف تطبيق القانون، وغياب المساءلة.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث تحليلًا للوضع القائم في عدد من الدول من خلال قراءة علمية لمؤشرات الفساد، وذلك على ثلاثة مستويات رئيسية:

المطلب الأول: تحليل الوضع عالميًا:

يستعرض هذا الجزء تحليل وضع الدول عالميًا وفقاً للأقل والأعلي فساداً، مع التركيز على العوامل التي تؤدي إلى تحسين أو تدهور المؤشر في بعض الدول مثل الدنمارك، فنلندا، وسنغافورة في مقابل دول تعاني من مستويات مرتفعة للفساد كفنزويلا، جنوب السودان، وأفغانستان.

المطلب الثاني: تحليل الوضع في الدول العربية:

يناقش هذا الجزء وضع الدول العربية وفقًا لمؤشر مدركات الفساد، والعوامل البنيوية والسياسية التي تعيق جهود مكافحة الفساد في بعض البلدان العربية، مع الإشارة إلى تجارب نسبية ناجحة كالإمارات وقطر، مقابل تدهور الوضع في دول تعاني من النزاعات أو ضعف المؤسسات مثل اليمن وليبيا.

المطلب الثالث: تحليل الوضع في جمهورية مصر العربية:

يُخصص هذا الجزء لتحليل أداء مصر في تقارير الشفافية الدولية خلال السنوات الأخيرة، مع الوقوف على السياسات الحكومية المعتمدة لمكافحة الفساد، ومدى تأثير الإصلاح الإداري والتشريعي في تحسين ترتيبها، والتحديات التي ما زالت تواجهها في هذا المجال.

الفساد بات ظاهرة عالمية مترسخة ومعقدة، تفوق في خطورتها مجرد السلوكيات الفردية لتصل إلى البنى المؤسسية والقوانين والثقافة السياسية في العديد من الدول. كما أن ضعف الإرادة السياسية، وتآكل استقلالية القضاء، وغياب الشفافية والمساءلة هي المحركات الأساسية لاستمراره.

يُظهر مؤشر مدركات الفساد[1] لعام ٢٠٢٤ أن الفساد يُعد مشكلة خطيرة في جميع أنحاء العالم، إلا أن التغيير الإيجابي يحدث في العديد من الدول. كما تكشف الأبحاث أن الفساد يُشكّل تهديدًا كبيرًا للعمل المناخي، حيث يُعيق التقدم في خفض الانبعاثات والتكيّف مع الآثار الحتمية للاحتباس الحراري.

شكل رقم (١) مؤشر تصنيف مستويات الفساد

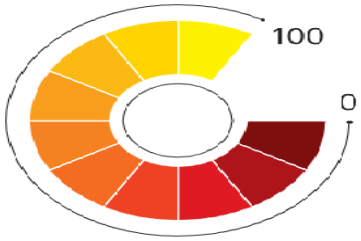

Source: Corruption Perceptions Index، 2024، available at:
https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/egy

[1] مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر تعده منظمة الشفافية الدولية وهو المنتج البحثي الرئيسي لها، ومنذ إنشائه في عام ١٩٩٥، وهو المؤشر العالمي الرائد للفساد في القطاع العام، والذي يقدم لمحة سنوية عن الدرجة النسبية للفساد حسب تصنيف البلدان من جميع أنحاء العالم ويركز على البيئة التشريعية والإجراءات والبيئة السياسية والاقتصادية ومستويات الحوكمة. ويعتمد المؤشر على ١٣ مصدرًا مستقلًا، يتم إعدادها بواسطة مؤسسات ومعاهد دراسات مستقلة منهم تصورات خبراء الدولة ورجال الأعمال حول مستوى الفساد في القطاع العام، ويتولى تحليل هذه المصادر خبراء خارجيون تعينهم الشفافية الدولية، ولاعتماد إضافة أي دولة إلى المؤشر يشترط توفر ٣ من المصادر المعتمدة على الأقل، ويصنف ١٨٠ دولة وإقليمًا بناءً على مستويات الفساد في القطاع العام، على مقياس من صفر إلى ١٠٠، حيث "صفر" يعني الأكثر فسادًا و"١٠٠" الأكثر نزاهة.

يقوم المؤشر بتصنيف ١٨٠ دولة حول العالم وفقاً لمستويات الفساد في القطاع العام كما يُنظر إليها، وتُقدَّم النتائج على مقياس من ٠ (فاسد للغاية) إلى ١٠٠ (نظيف جداً).

المطلب الأول

تحليل وضع الدول وفقاً

للأقل إلي الأعلي فساداً

تُعدّ مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية من الأدوات الرئيسية المعتمدة دوليًا لقياس مدى انتشار الفساد في القطاع العام بمختلف دول العالم، من خلال تقييم خبراء ومؤسسات دولية مستقلة. وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على تسليط الضوء على البيئة المؤسسية والسياسية والاقتصادية التي تُسهم في تفشي الفساد أو الحدّ منه، ما يجعله مرجعًا لصنّاع القرار في تبنّي سياسات إصلاحية فاعلة. ويهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل مقارن بين الدول العشر الأعلى فسادًا والدول العشر الأقل فسادًا وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤، وذلك من خلال استعراض ترتيبها ودرجاتها، وتحليل السمات المشتركة التي تميز كل مجموعة. ويُبرز التحليل التباين الكبير بين الدول التي تتبنى نظمًا ديمقراطية قائمة على الشفافية والمساءلة، وتلك التي تعاني من ضعف مؤسسي وصراعات سياسية وحروب، ما ينعكس مباشرة على معدلات الفساد وأداء القطاع العام فيها.

أولاً– الدول الأقل فسادًا :

تُعد الدول الأقل فسادًا نموذجًا يُحتذى به في مجال الشفافية والحكم الرشيد. وغالبًا ما ترتبط مستويات الفساد المنخفضة بنظام مؤسسي قوي، وقضاء مستقل، وشفافية في إدارة المال العام. ويُستدل على ذلك بتقارير ومؤشرات دولية مثل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ويوضح الجدول التالي مؤشر مدركات الفساد للدول الأقل فساداً لعام ٢٠٢٤.

جدول رقم (١) مؤشر مدركات الفساد للدول الأقل فساداً لعام ٢٠٢٤

الدولة	الترتيب	الدرجة (من ١٠٠)
الدنمارك	1	90
فنلندا	2	88
سنغافورة	3	84
نيوزيلندا	4	83
لوكسمبورغ	5	81
النرويج	5	81
سويسرا	5	81
السويد	8	80
هولندا	9	78
أستراليا	10	77

Availabe at : ،2024،Source : Corruption Perceptions Index

https://www.transparency.org/en/cpi/2024

من واقع بيانات الجدول يتضح أن الدنمارك تحتل الصدارة عالميًا حصلت على 90/100، مما يعكس بيئة ذات شفافية عالية وفاعلية في مكافحة الفساد والتي تُعتبر نموذجًا في الحوكمة الرشيدة والرقابة الصارمة على الإنفاق العام.

هيمنة الدول الاسكندنافية وأوروبا الغربية فنلندا(88) ، النرويج(81) ، السويد(80) ، وهولندا (78)تظهر التزامًا تاريخيًا بمبادئ النزاهة. هذه الدول تتميز بأنظمة قضائية مستقلة، وحرية إعلامية، ومشاركة مجتمعية في محاربة الفساد.

سنغافورة (84) تحتل المركز الثالث، مؤكدة نجاح النموذج الآسيوي في الجمع بين النمو الاقتصادي والشفافية. أستراليا (77) في المركز العاشر، لكنها تشهد تراجعًا نسبيًا في السنوات الأخيرة بسبب فضائح فساد سياسي، ويتضح غياب الولايات المتحدة وكندا من القائمة، مما قد يشير إلى تراجع نسبي في مكافحة الفساد في بعض الديمقراطيات الغربية.

ثانياً– الدول الأعلي فسادًا :

تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية، خاصة مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index – CPI)، إلى وجود عدد من الدول التي تُعد من بين الأكثر فسادًا على مستوى العالم، نظرًا لضعف مؤسساتها الرقابية، وانعدام الشفافية، وانتشار الرشوة والمحسوبية، وضعف سيادة القانون.

تشير بيانات مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن الدول العشر الأخيرة في الترتيب العالمي هي الأعلى فسادًا على مستوى العالم، إذ حصلت على درجات متدنية للغاية (أقل من ١٥ من ١٠٠)، واحتلت مراتب متأخرة جدًا من ١٧٠ إلى ١٨٠ من أصل ١٨٠ دولة، ويوضح الجدول التالي أضعف ١٠ دول أداءً في مؤشر مدركات الفساد لعام٢٠٢٤.

جدول رقم (٢)

أضعف ١٠ دول أداءً في مؤشر مدركات الفساد لعام٢٠٢٤

الدولة	الترتيب العالمي (من ١٨٠ دولة)	الدرجة (من ١٠٠)
السودان	**170**	15
نيكاراغوا	**172**	14
غينيا الاستوائية	**173**	13
إريتريا	**173**	13
ليبيا	**173**	13
اليمن	**173**	13
سوريا	**177**	12
فنزويلا	**178**	10
الصومال	**179**	9
جنوب السودان	**180**	8

Availabe at : ،2024،Source : Corruption Perceptions Index

https://www.transparency.org/en/cpi/2024

من واقع بيانات الجدول يتضح أنه تتراوح درجات الدول بين ٨ و١٥ من ١٠٠، ما يشير إلى انتشار واسع النطاق للفساد وغياب آليات فعالة للرقابة والمحاسبة.

أدنى درجة كانت (٨/١٠٠) في جنوب السودان، تليها الصومال(٩/١٠٠)، ثم فنزويلا (١٠/١٠٠)، ما يعكس حالة شبه انهيار في نظم الحوكمة بهذه الدول.

تشترك الدول العشر الأخيرة في السمات التالية :

١-الصراعات والنزاعات المسلحة:

السودان، اليمن، سوريا، ليبيا، جنوب السودان، والصومال جميعها تشهد أو شهدت نزاعات داخلية مدمرة أضعفت المؤسسات وأطلقت يد الفساد.

٢- الأنظمة الاستبدادية والمغلقة:

إريتريا، فنزويلا، نيكاراغوا، وغينيا الاستوائية تُصنَّف كأنظمة قمعية تحد من الحريات السياسية والإعلامية، وهو ما يوفّر بيئة مثالية للفساد غير المُساءل.

٣- ضعف أو غياب مؤسسات مكافحة الفساد:

لا توجد في هذه الدول هيئات رقابية فعالة أو قضاء مستقل، ولا يُسمح للمجتمع المدني أو الإعلام بلعب دور رقابي.

٤- سوء إدارة الموارد:

رغم وجود موارد طبيعية في بعض هذه الدول (مثل النفط في فنزويلا، ليبيا، جنوب السودان)، إلا أن عوائدها لا تُترجم إلى تنمية بسبب الفساد والسيطرة السياسية على الثروة.

"يتضح من الجدول السابق أن الفساد ليس مجرد ظاهرة فردية أو إدارية، بل هو نتيجة حتمية لغياب الحكم الرشيد، ووجود بيئة سياسية غير ديمقراطية، ونزاعات مستمرة .هذه العوامل مجتمعة تنتج أنظمة يصعب فيها الإصلاح إلا عبر تغيير جذري في بنية الدولة ونظامها السياسي".

المطلب الثاني

تحليل وضع الدول العربية

وفقاً لمؤشر مدركات الفساد

يشكل الفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في سعيها نحو التنمية المستدامة، وبناء مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة وتعزز من الثقة المجتمعية. فرغم التباينات الاقتصادية والسياسية بين دول المنطقة، فإن أغلبها يتشارك في استمرار تفشي أنماط متنوعة من الفساد الإداري والمالي، ما انعكس بوضوح على تصنيفاتها في مؤشرات الحوكمة العالمية، وعلى رأسها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

وتعد دراسة موقع الدول العربية في هذه المؤشرات الدولية أداة تحليلية مهمة لفهم مدى فعالية السياسات الوطنية لمكافحة الفساد، وتحديد نقاط الضعف المؤسسية والتشريعية، ومدى التزام الدول بمبادئ الشفافية والنزاهة، في ظل التحولات السياسية التي شهدتها بعض البلدان العربية خلال العقد الأخير، والتي أبرزت الحاجة إلى إصلاحات جوهرية في منظومة الحوكمة.

شكل رقم (٢) مؤشر مدركات الفساد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٤

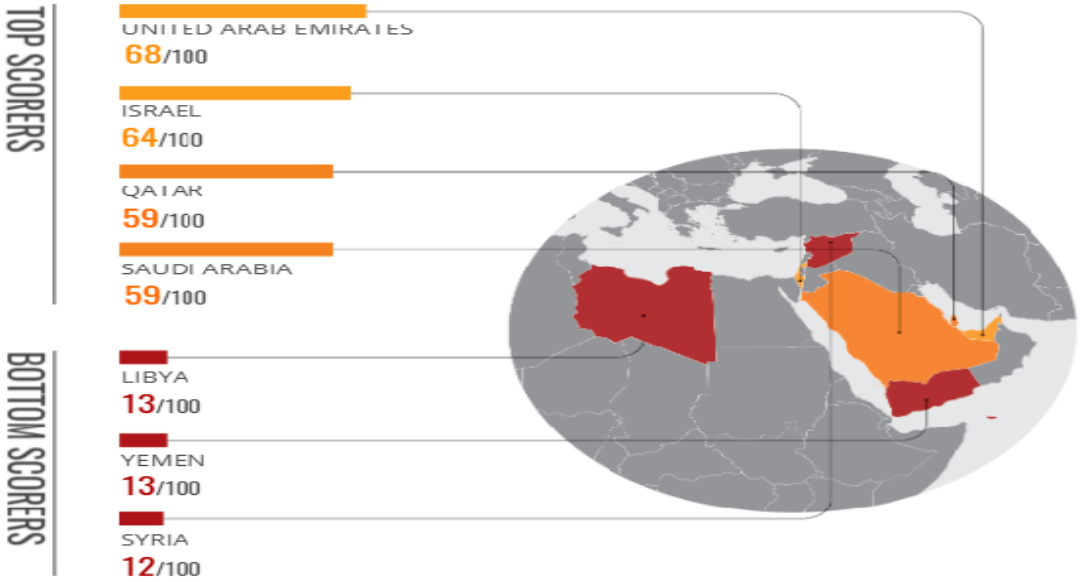

المصدر : مؤشر مدركات الفساد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عام ٢٠٢٤، متاح علي الرابط التالي :

https://www.transparency.org/en/news/cpi-2024-middle-east-north-africa-corruption-linked-authoritarianism-calls-reform-emerging

من الشكل السابق يتضح :

تعد الإمارات العربية المتحدة:(68/100) الأعلى في المنطقة، مما يعكس جهودها في تعزيز الشفافية (مثل تبني التقنيات الذكية في الحكومة، تشريعات مكافحة الفساد)، والتي تُعتبر حالة استثنائية في المنطقة بسبب استقرارها الاقتصادي والسياسي.

قطر والسعودية:(59/100) تحسن ملحوظ مقارنة بسنوات سابقة، خاصة مع إصلاحات رؤية ٢٠٣٠ في السعودية واستضافة قطر لكأس العالم ٢٠٢٢ التي رافقتها إصلاحات.

ليبيا (١٣/١٠٠) واليمن (١٣/١٠٠) وسوريا) ١٢/١٠٠، بين أسوأ ١٠ دول عالميًا في المؤشر.

يدل الجدول أعلاه إلى أن الطريق الذي يجب قطعه لضمان النزاهة والعدالة في جميع أنحاء المنطقة العربية لا يزال طويلًا. فعلى مدى أكثر من عقد من الزمن، فشلت معظم الدول العربية في تحسين مواقعها على مؤشر مدركات الفساد، ، ويعزى هذا في جانب كبير منه إلى الضعف الشديد للدولة وصولًا لدرجة الفشل والحرب الأهلية في عدة بلدان عربية، فوجود الدولة بمؤسساتها هو الشرط اللازم والضروري لتطبيق سياسة فعالة للحد من الفساد.

المطلب الثالث

تحليل وضع مصر وفقاً

لمؤشر مدركات الفساد

يُعدّ مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أحد أهم المؤشرات العالمية المعنية بقياس مستويات الفساد في القطاع العام، حيث يعتمد على تقييمات خبراء ومؤسسات مستقلة لرصد درجة الشفافية والنزاهة في إدارة الموارد العامة في مختلف دول العالم. وتكتسب نتائج هذا المؤشر أهمية خاصة لما لها من تأثير مباشر على ثقة المستثمرين، ومستوى الحوكمة، وفعالية المؤسسات الحكومية.

وتُعدّ جمهورية مصر العربية من الدول التي حظيت باهتمام خاص عند تحليل نتائج المؤشر، نظرًا لحجمها السياسي والسكاني والاقتصادي في المنطقة، وكذلك بالنظر إلى التحديات المؤسسية

والهيكلية التي تواجهها في مجال مكافحة الفساد. وتُظهر نتائج الأعوام الأخيرة تذبذبًا واضحًا في ترتيب ودرجة مصر، بما يعكس تفاوتًا بين السياسات المعلنة والإجراءات الفعلية.

وفي هذا الإطار، يُعد تحليل وضع مصر في هذه المؤشرات ضرورة علمية لفهم طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة في مكافحة الفساد، والوقوف على ما تحقق من إنجازات، وما تبقى من فجوات تشريعية أو مؤسسية.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة موقع مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الأخيرة، واستعراض تطور أدائها مقارنة بالمستويين الإقليمي والعالمي. كما يتناول العوامل المؤثرة في ترتيب مصر، سواء تلك المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية والتشريعية، أو بتحديات الحوكمة وضعف الرقابة والمساءلة. يُضاف إلى ذلك تحليل لأبرز التوصيات التي يمكن أن تُسهم في تحسين تصنيف مصر مستقبلاً في مؤشرات الشفافية الدولية.

ومن ثم، يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل تفصيلي لأداء مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠٢٤)، مع الوقوف على أبرز الدلالات التي تعكسها هذه النتائج، والاتجاهات العامة لأداء الدولة، ومدى تأثير ذلك على مناخ الشفافية والحوكمة في مصر.

أولاً – تحليل أداء مصر في ضوء مؤشرات مدركات الفساد:

تُعدّ مكافحة الفساد ركيزة أساسية في بناء دولة القانون وتعزيز التنمية المستدامة، لا سيّما في الدول ذات الاقتصادات النامية مثل مصر، حيث يشكّل الفساد أحد أبرز المعوقات أمام تحسين مناخ الاستثمار، ورفع كفاءة المؤسسات، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، يُعتبر **مؤشر مدركات الفساد (CPI)** الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أداةً مرجعية لقياس مدى التزام الدول بالشفافية والنزاهة في القطاع العام، ويوضح الشكل التالي تطور أداء الدولة المصرية في ضوء مؤشرات مدركات الفساد خلال الفتر من ٢٠١٢ إلي ٢٠٢٤:

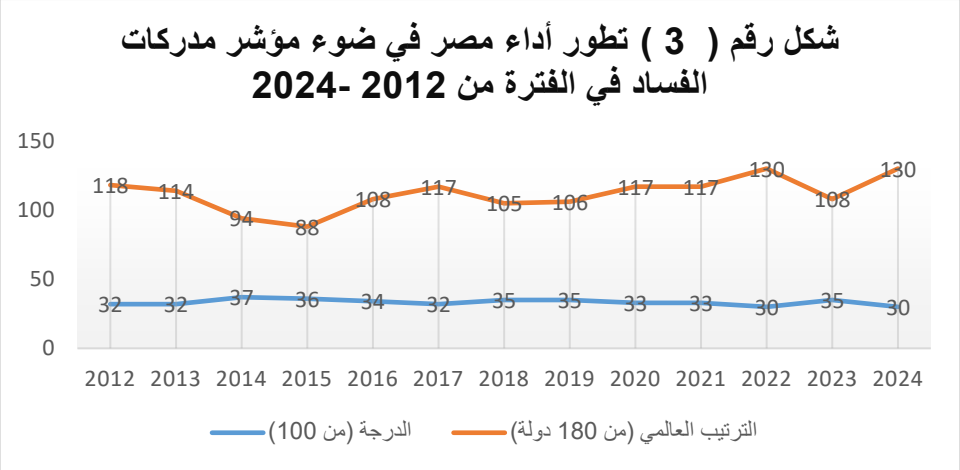

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء مؤشرات مدركات الفساد في الفترة من (٢٠١٢-٢٠٢٤)

بالاعتماد على الرسم البياني السابق ، والذي يوضح كل من الدرجة (من ١٠٠) والترتيب العالمي (من ١٨٠ دولة)، يمكن تقديم التحليل التالي:

الفترة من ٢٠١٢ إلي ٢٠١٤ يتضح استقرار نسبي في الدرجة عند ٣٢/١٠٠، وتحسن واضح في الترتيب (من ١١٨ إلى ٩٤)، رغم ثبات الدرجة، ربما نتيجة تراجع أداء دول أخرى.ما يعكس مستوى مرتفعًا من الفساد في هذه السنوات.

الفترة من ٢٠١٥ إلي ٢٠١٩ تحسن تدريجي طفيف، حيث تفاوتت الدرجة مابين ٣٢/٣٥/٣٦، ويتضح تحسن في الترتيب إلى ٨٨ عام ٢٠١٥ وصولاً إلي الترتيب ١٠٦ عام ٢٠١٩ وهو تحسن هامشي لا يرقى إلى تحول هيكلي في مكافحة الفساد.

الفترة من ٢٠٢٠ إلي ٢٠٢٢ توضح استقرار نسبي عند ٣٣-٣٥ درجة. وتراجع في الترتيب العالمي إلي ١٣٠ عام ٢٠٢٢

الفترة من ٢٠٢٣ إلي ٢٠٢٤ توضح، تحسن ملحوظ إلى ٣٥ درجة عام ٢٠٢٣ مع تحسن في الترتيب العالمي١٠٨ وشهد العام ٢٠٢٤ تراجع كبير إلى ٣٠ درجة، وتراجع في الترتيب العالمي إلي ١٣٠ وهو أدنى مستوى منذ ٢٠١٣.

مما سبق يتضح أن الدرجة لم تتجاوز ٣٦/١٠٠ طوال الفترة، ما يعكس غياب إصلاحات جوهرية لمكافحة الفساد.

إن التحليل الكمي والبياني لأداء مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٤ يكشف عن مشكلة هيكلية في منظومة الحوكمة والشفافية، حيث لم تتجاوز الدرجة سقف ١٠٠/٣٦ على مدار ١٢ عامًا، وهو ما يُعد مؤشرًا خطيرًا على استمرار وجود مستويات مرتفعة من الفساد المؤسسي والإداري .فرغم بعض التحسينات الطفيفة في الترتيب العالمي في فترات متفرقة، إلا أن هذه التحسينات كانت غالبًا نتيجة تراجع أداء دول أخرى أكثر منها نتيجة تقدم حقيقي في البنية الوطنية لمكافحة الفساد.

١) غياب الإصلاح الهيكلي:

الثبات النسبي في الدرجات، والتذبذب المتكرر في الترتيب، يؤكدان أن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في مصر كانت إما محدودة النطاق أو غير مستدامة، دون معالجة جذرية لأسباب الفساد مثل:

- ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية.
- غياب الشفافية في الإنفاق العام والمشتريات الحكومية.
- ضعف المساءلة في المؤسسات العامة.

٢) التأثير المحدود للمبادرات المؤسسية:

بالرغم من إطلاق استراتيجيتين وطنيتين لمكافحة الفساد (٢٠١٤–٢٠١٨ و٢٠١٩–٢٠٢٢)، إلا أن غياب التفعيل الجاد لمبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيق العدالة الشاملة ساهم في الحد من فعالية هذه المبادرات، مما ينعكس في تدهور الدرجة إلى ٣٠ في عام ٢٠٢٤، وهو الأسوأ منذ أكثر من عقد.

٣) أولوية إصلاح البيئة المؤسسية:

هذا الأداء يشير إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات المؤسسية والتشريعية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والعمل على ما يلي:

- تعزيز استقلال القضاء والأجهزة الرقابية.
- إتاحة البيانات المالية والموازنات العامة للجمهور.
- دعم حرية الصحافة وحماية المبلغين عن الفساد.
- مراجعة الإطار القانوني لضمان تنفيذ حقيقي لمساءلة المسؤولين العموميين.

٤)المقارنة الدولية:

بالمقارنة مع متوسط الدرجات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن أداء مصر أقل من المتوسط الإقليمي، ما يضعف من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويؤثر سلبًا على كفاءة الإنفاق العام، ويعيق جهود التنمية المستدامة.

ثانياً – جهود الدولة المصرية في ملف مكافحة الفساد:

في إطار التزامها بتحقيق الشفافية والنزاهة، تبذل الدولة المصرية جهودًا حثيثة لمكافحة الفساد وتعزيز قيم الحوكمة الرشيدة، انطلاقًا من إيمانها بأن محاربة الفساد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. وقد شهد الملف تحقيق تقدم ملحوظ عبر إطار تشريعي ومؤسسي متكامل، يشمل تفعيل القوانين الصارمة، وتعزيز آليات الرقابة، ودعم الشفافية في إدارة الموارد العامة.

(أ) – تأسيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد:

في إطار سعى الدولة المصرية لتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، وتحقيق النزاهة داخل جميع الجهات والأجهزة العامة في الدولة تم تأسيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ ككيان تابع لهيئة الرقابة الإدارية للمعاونة في تحقيق الأهداف القومية في هذا المجال.

تعد الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد هي المرجعية الأساسية للتعليم والتدريب والتطوير في العلوم والمعارف والمهارات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه، وفي المجالات الأخرى ذات الصلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من خلال تقديم الخدمات المعرفية والعلمية والتدريبية والبحثية المتميزة للمجتمع المصري والإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وفي باقي

المجالات ذات الصلة بأعلى درجات الجودة والحداثة، وذلك باستخدام أحدث وسائل التعليم والتدريب والتطوير وبالاستعانة بالتقنيات العلمية الحديثة من خلال منظومة تدريبية متكاملة ومتطورة[1].

(ب) – الإصلاح التشريعي لمواجهة الفساد:

(١) تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية :

والتي أنشئت بموجب القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤. وقد تم تعديل بعض أحكامه بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩، والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤، والقانون رقم ٤٦ لعام ١٩٧٥، وقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧، وقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢، وقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣، وأخيرًا القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧، وشملت التعديلات به نقل تبعية هيئة الرقابة الإدارية لرئاسة الجمهورية، وتمتعها بالاستقلال الفني والمالي والإداري، واستحداث اختصاصات منها كشف وضبط الجرائم التي تستهدف الحصول أو محاولة الحصول على أي ربح أو منفعة باستغلال صفة أحد الموظفين العموميين المدينين أو أحد شاغلى المناصب العامة بالجهات المدنية أو اسم احدى الجهات المدنية المنصوص عليها بالمادة (٤) من هذا القانون[٢] وإنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

إضافة عدد من المهام لهيئة الرقابة الإدارية منها وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومتابعتها. وأعدت الهيئة المرحلة الأولى من الاستراتيجية (٢٠١٤ – ٢٠١٨) الذي نتج عنه قانون الاستثمار، وإطلاق مدونات السلوك الوظيفي للعاملين في الجهاز الإداري للدولة. وإعداد مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر وهو مؤشر وطني. وتطوير وإصلاح الجهاز الإداري للدولة بإصدار قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، والذي بموجبه تم إلغاء قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذي يعمل على محاربة الفساد الإداري والمحسوبية في المسائل الخاصة بتعيين الموظفين، وإتاحة الترقي من خلال الكفاءة في العمل بدلًا من الأقدمية في القانون القديم.

---

[1] الموقع الرسمي للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، **الرؤية والرسالة**، متاح علي الرابط التالي :
https://academy.aca.gov.eg/

[٢] الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الإدارية،**اختصاصات هيئة الرقابة الإدارية**، مصر ، متاح علي الرابط التالي:
https://aca.gov.eg/News/١٦٢١.aspx

بهدف تبادل الخبرات، وتعزيزًا لمبدأ التعاون مع دول العالم في مجال مكافحة الفساد، فقد احتضنت مصر عام ٢٠١٩ فعاليات المنتدى الإفريقي الأول لمكافحة الفساد بمشاركة ٥١ دولة إفريقية، و أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٢١ بمشاركة ١٤٤ دولة، والذي أُعتبر الحدث الأبرز على أجندة الأحداث الدولية في مجال منع ومكافحة الفساد لاسيما في ظل استضافة خبراء مكافحة الفساد على مستوى العالم[1].

(٢) – إصدار قانون تنظيم التعاقدات:

تم إصداره عام ٢٠١٨ وتلاه القانون رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة ، وإنشاء بوابة إلكترونية للمشتريات الحكومية؛ لتعزيز مكافحة الفساد في المشتريات الحكومية، وضمان الشفافية في المنافسة.

(٣) – قانون الكسب غير المشروع:

يجرم القانون المصري الكسب غير المشروع بموجب (القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥)، وتم إدخال تعديلات عليه بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية (رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٥) ومن ثم (القرار رقم ٦٢٨ في سنة ١٩٧٦)، وعلى الرغم من وجود نص قانون، فإنه لا يتوافق مع متطلبات المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما ينظم القانون المصري التصريح بالأصول والمصالح بموجب (قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥) المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الكسب غير المشروع، ويتفق النص جزئيًا مع الممارسات الفضلى للتصاريح بالممتلكات والمصالح. في حين لا يوجد تشريع خاص بحق الوصول إلى المعلومات ولا بحماية كاشفي الفساد.

(ج) – الانضمام للاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد:

أصبحت مصر دولةً طرفًا في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٤. كما أن كل من هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،

[1] الموقع الرسمي، **رئاسة مجلس الوزراء** ، الركن الاعلامي، متاح علي الرابط التالي:
https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/٤٢٩٣٨

ووزارة الداخلية– الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وهيئة النيابة الإدارية، ووزارة العدل في مصر هم أعضاء رسميون في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

أصبحت مصر دولةً طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٥. وفي العام ٢٠١٥، أنهت مصر الدورة الأولى لاستعراض تنفيذ الفصلين ٣ و٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي العام ٢٠٢٠، أنهت مصر الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(د) – الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد :

تم وضع المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩– ٢٠٢٢) والتي حاولت التغلب على التحديات التي واجهتها المرحلة الأولى، وحققت نسب تنفيذ مرتفعة لأهدافها. ومؤخرًا أطلقت الدولة المرحلة الثالثة من استراتيجية مكافحة الفساد (٢٠٢٣–٢٠٣٠) والتي تستكمل جهود المكافحة والوقاية ومنع الفساد ورؤية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣–٢٠٣٠ هي: "بيئة وطنية نزيهة تكافح الفساد"، والرسالة هي: ترسيخ ثقافة مجتمعية واعية ومكافحة للفساد، بدعم من بنية تشريعية وإدارية وقضائية تتسم بالنزاهة، وتُمكّن للوقاية من الفساد ومكافحته وإنفاذ القانون، قائمة على قيم المساءلة والمشاركة والشفافية، وجهات ممكنة بين كافة فئات المجتمع، وبالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة[١].

الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣–٢٠٣٠ هي:

١. جهاز إداري كفء وفعّال يُقدّم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر.
٢. بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد، ومُحقّقة للعدالة الناجزة.
٣. جهات قادرة على مكافحة الفساد، وإنفاذ القانون.
٤. مجتمع واعٍ بمخاطر الفساد، قادر على مكافحته.
٥. تعاون دولي وإقليمي فعّال في مكافحة الفساد.

[١] اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد**، القاهرة،٢٠٢٢.

يُلاحظ أن رؤية ورسالة وأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، وأيضًا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، تتكامل إلى حد بعيد مع رؤية مصر ٢٠٣٠، لدرجة أن الأهداف الثلاثة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ هي ذاتها أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

ولعل هذا التناغم بين خطط الدولة المصرية يعكس الوعي الشديد بأن مكافحة الفساد تبدأ من كفاءة المؤسسات، وأن الحوكمة ومكافحة الفساد يشترطان كفاءة المؤسسات الحكومية كضرورة أساسية[١].

الفساد مشكلة قائمة في مختلف دول العالم، ولا يوجد بلد في مأمن من عواقبه؛ فيحدث الفساد بغض النظر عما إذا كانت الدولة دكتاتورية أو ديمقراطية، غنية أو فقيرة، اشتراكية أو رأسمالية، وهذا ما تؤكده منظمة الشفافية الدولية ٢٠٢٤، بوجود تراجع عالمي وتقويض لأنظمة العدالة وسيادة القانون، وبالتالي فإن التقدم في مكافحة الفساد هو هدف ممكن في أي بيئة سواء ديمقراطية أو غير ديمقراطية. وفي كل الأحوال فإن مؤشر مدركات الفساد يمثل دعوة للاستيقاظ لإجراء إصلاحات عاجلة وحماية الحقوق والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم وخاصةً في المنطقة العربية، عبر ضمان استقلال المؤسسات التي تدعم القانون وتتصدى للفساد من أجل الحد من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الباهظة للفساد.

---

[١] طارق فاروق الحصري، **المؤشرات والممارسات في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٢١**، مجلة الحوكمة والوقاية من الفساد، العدد الأول، السنة الأولي ،سبتمبر ٢٠٢٤، ص٣٢.

المبحث الثالث

التداعيات الاقتصادية للفساد

يعد الفساد معوقًا من أكبر معوقات التنمية، ويعتبر المسئول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أنه يؤثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية، نظرًا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات لصالح الجماعات الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة والنفوذ، ناهيك عما يسببه الفاسدون من إضعاف قيمة العملة الوطنية نتيجة الاستيلاء على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية وتهريب الأموال إلى الخارج إلى غير ذلك من الآثار المختلفة.

ومما لا شك فيه أن للفساد آثارًا سيئة ومدمرة على كافة القطاعات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك نجد أن الاهتمام بآثار الفساد السلبية ليس وليد اليوم أو غدً إنما كان من قديم الزمن، ولذلك يعد تقي الدين بن على المقريزي أول من حلل آثار الفساد الاقتصادية، كان ذلك في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي، حيث اعتبر الفساد عاملًا من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة استنادًا إلى ما لديها من مخزون للضرائب ونفوذ موظفيها على الأموال العامة [1].

المطلب الأول

تأثير الفساد علي أزمة المناخ

يهدد الفساد الأموال المُخصصة لإنقاذ الأرواح من تداعيات المناخ في أنحاء العالم – ومن الضروري تعزيز سُبل الحماية لضمان سلامة المليارات من الأشخاص المعرضين للخطر.

يُضعف الفساد قدرة البلدان على الصمود في مواجهة الكوارث المناخية. كما يُضعف قدرة المجتمعات على بناء المرونة من خلال إعاقة الشفافية والمساءلة في الحوكمة، وهما أمران أساسيان لاستراتيجيات فعّالة للتأهب للكوارث والتكيف معها[2].

---

[1] عطا الله خليل، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي تجربة الأردن**، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤- ١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٨م،ص٣٣.

[2] S. Cevik, J.T. Jalles Corruption kills: global evidence from natural disasters (SSRN Scholarly Paper 4619838) (2023) https://doi.org/10.5089/9798400256820.001

يؤدي الاختلاس والرشوة والأنشطة الفاسدة الأخرى إلى تحويل الأموال الحيوية بعيدًا عن جهود الاستعداد للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها[1] ، مما يؤدي إلى قصور في البنية التحتية، وضعف أنظمة الإنذار المبكر، وضعف في تجهيز خدمات الطوارئ. ونتيجةً لذلك، تُصبح المجتمعات أكثر عرضة لآثار الكوارث المناخية، مع تزايد مخاطر وقوع إصابات وأضرار في الممتلكات[2].

لا تزال مستويات الفساد العالمية مرتفعة بشكل مقلق، في وقت تتعثر فيه الجهود المبذولة للحد منه، وفقًا لما كشف عنه مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وقد فضح التقرير وجود مستويات خطيرة من الفساد في مختلف أنحاء العالم، حيث سجل أكثر من ثلثي الدول أقل من ٥٠ نقطة من أصل ١٠٠. كما بقي المتوسط العالمي للمؤشر دون تغيير عند ٤٣ نقطة، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الفساد، ويحذر من وجود عائق عالمي خطير يُعرقل تنفيذ إجراءات مناخية ناجحة.

في ظل تصاعد درجات الحرارة العالمية وتحطيم الأرقام القياسية للطقس المتطرف، إلى جانب تآكل الديمقراطية وتراجع القيادة العالمية في مجال المناخ، يجد العالم نفسه في موقف حرج في معركته ضد أزمة المناخ. ويجعل الفساد هذه المعركة أكثر صعوبة، مما يستوجب على المجتمع الدولي مواجهة الرابط بين الفساد وأزمة المناخ.

تشير البيانات الأحدث إلى أن العديد من الدول الأكثر انخراطًا في العمل المناخي الدولي – بما في ذلك الدول الأكثر تأثرًا بتغير المناخ والدول المضيفة لمؤتمرات المناخ الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ – (COP) تسجل درجات متدنية و/أو متراجعة في مؤشر مدركات الفساد. ويُعطّل الفساد فاعلية العمل المناخي من خلال عرقلة تبنّي سياسات طموحة. كما سلّط تقرير حديث صادر عن منظمة الشفافية الدولية الضوء على التأثير الكبير الذي تمارسه جماعات الضغط

[1] E. Yamamura, Impact of natural disaster on public sector corruption, Publ. Choice, 161 (3) (2014), pp. 385-405, 10.1007/s11127-014-0154-6

[2] M. Escaleras, N. Anbarci, C.A. Register, Public sector corruption and major earthquakes: a potentially deadly interaction, Publ. Choice, 132 (1) (2007), pp. 209-230, 10.1007/s11127-007-9148-y

العاملة في قطاعي النفط والغاز خلال فعاليات مثل مؤتمر الأطرافCOP ، وهو أمر يؤثر أيضًا على مراكز اتخاذ القرار السياسي حول العالم[١].

يُقوّض اختلاس الأموال العامة من خلال ممارسات فاسدة قدرة الدول والمجتمعات على الاستعداد والاستجابة للكوارث بشكل كافٍ. فعندما تُساء إدارة الموارد المخصصة للاستعداد للكوارث والاستجابة لها، تُترك المجتمعات المتضررة عُرضة للخطر بسبب نقص البنية التحتية وأنظمة الدعم اللازمة[٢].

يعاني عدد هائل من الأشخاص حول العالم من عواقب شديدة لظاهرة الاحتباس الحراري، في وقت تُسرق أو يُساء استخدام الأموال المخصصة لمساعدة الدول على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وحماية السكان الأكثر ضعفًا. في الوقت ذاته، يعيق الفساد المتمثل في النفوذ غير المشروع السياسات الرامية إلى مواجهة أزمة المناخ ويؤدي إلى أضرار بيئية جسيمة.

تمتلك العديد من الدول ذات الدرجات العالية في مؤشر مدركات الفساد الموارد والقدرة على دفع العمل المناخي المقاوم للفساد على مستوى العالم، لكنها غالبًا ما تخدم مصالح شركات الوقود الأحفوري بدلاً من ذلك. كما أن بعض هذه الدول تستضيف مراكز مالية تجتذب الأموال غير المشروعة الناتجة عن الفساد. وعلى الرغم من أن المؤشر لا يقيس هذا الجانب، فإن "الأموال القذرة" تُمثل مشكلة فساد كبرى ذات آثار ضارة تتجاوز حدود تلك الدول بكثير[3].

---

[1] Corruption Perceptions Index: **Corruption is playing a devastating role in the climate crisis**,2024, Available at: https://transparency.org.au/2024-corruption-perceptions-index/

[2] D.E. Alexander, **Corruption and the governance of natural disaster risk** Oxford Research Encyclopedia of Natural Hazard Science, Oxford University Press, USA (2017

[3] Corruption Perceptions Index report, 2024.

المطلب الثاني

أثر الفساد على التنمية الاقتصادية

وتأسيسًا على ما تقدم، يتضح أن آثار الفساد متعددة ومتنوعة منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ومن ثم فسوف أتناول في هذه الدراسة أكثرها تعلقاً بموضوع البحث وهو الآثار الاقتصادية وسوف يكون تناولي على النحو التالي:

لا غرو أن للفساد تأثير على النمو الاقتصادي، ولكن يثور هنا سؤال في غاية الأهمية هل هذا التأثير بالسلب أم بالإيجاب؟ يرى بعض الاقتصاديين أنه لا مجال لطرح هذا السؤال، لأن الإجابة عليه معروفة مقدمًا وهو أن التأثير سيكون بالسلب، ولكن هناك بعض آخر يرى عكس ذلك وهو أن التأثير سيكون بالإيجاب، ومن ثم فسوف نعرض وجهة نظر كل فريق من الفريقين على النحو التالي:

الرأي الأول :(القائل بالتأثير الإيجابي للفساد على النمو الاقتصادي) على الرغم من أن أغلب الآراء تكاد تجمع على أن الفساد معوقًا من معوقات التنمية وأنه إذا ما انتشر في دولة ما فإنه يؤثر على اقتصاديات تلك الدولة بالسلب ويعيق النمو الاقتصادي بها، إضافة إلى يخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يكون سببًا في عرقلة خطط التنمية الاقتصادية، وأن آثاره السلبية من الحقائق التي لا يشك فيها.

نجد أن هناك بعض الآراء التي تقول أن للفساد آثاراً إيجابية على الاقتصاد، وأنه لا يجب النظر إلى النظريات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية على أنها قوانين ثابتة لا تقبل التغيير أو التبديل، ووجهة نظر هذه الآراء[1] أنها تنظر إلى الرشاوى التي تدفع من جانب المستثمرين لتسهيل الإجراءات وتسريعها وليست بالضرورة تدفع لما هو غير مستحق، هذه الرشاوى تساعد على التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية، كما أنها تساعد - من وجهة نظر هذا الرأي – في رفع مرتبات العاملين الذين لا تكاد مرتباتهم تكفي إعالتهم، إضافة إلى أنها تخلق نوعًا من التنافس بين الشركات الأكثر كفاءة واستبعاد الشركات الأقل كفاءة، إضافة إلى

---

(1) Wallace-Bruce, Nii Lante, **Corruption and Competitiveness in Global Business** - - The Dawn of a New Era, " [2000] MelbULawRw 13; (2000) 24(2) Melbourne University Law Review349, available in :

http: //www.austlii.edu.au/au/journals/MULR/200013/.html

تقدير قيمة الوقت من هذه الشركات، وأن الفساد يخلق نوعًا من التماسك السياسي للأحزاب السياسية.

بل إن قيام مؤسسات الأعمال بدفع الرشاوى قد يخلق حالة من التنافس المحمود، ففي ظل هذا التنافس لن تستطيع البقاء إلا الشركات الأكثر كفاءة وهي الشركات التي تستطيع دفع رشاوي ضخمة وتحقيق ربح مرتفع في ذلك الوقت، ومن ثم فالرشوة هي الأداة الأكثر أهمية لاستبعاد الشركات الأقل كفاءة من الساحة الاقتصادية والإبقاء على الشركات الأكثر كفاءة [١] .

كما يرى باحث أخر أن من الآثار الإيجابية للفساد (استغلال الوقت)، فيرى أن قيمة الوقت تختلف من فرد لآخر، ومن ثم فإن الأفراد الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبياً سيقومون بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في قضاء مصالحهم أو الحصول على الموافقات والتراخيص في وقت أقل ويعني هذا أن الرشوة أدت إلي الكفاءة لأنها قامت بتوفير الوقت لترتفع لديهم قيمة الوقت [٢].

ومن خلال هذا الرأي نستطيع أن نقول إن الفساد هو بمثابة آلة تساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

ولم يكن يلتفت إلى مثل هذه الكتابات والتحليلات ولم تلق الكثير من الاهتمام إلا أن ظهر ما يسمى "بالمعجزة الأسيوية" وبزوغ نجم العديد من بلدان جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند وهي البلاد التي حققت معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة رغم تفشي الفساد فيها، ومن ثم يرى أصحاب هذا الرأي أن تنظيم الفساد أو جعله مؤسسي يؤدي إلى الحد من آثاره السلبية، ففي ظل هذا الفساد يعرف المرء أين يذهب وكم يدفع للحصول على خدمة أو ميزة عكس الفساد العشوائي الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت والجهد والمال.

الرأي الثاني: (القائل بالتأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي) يرى الرأي الآخر–وهو الرأي الغالب أن–الفساد عامل من عوامل هدم المجتمع ومعوقًا من معوقات التنمية.

---

(1) Lien ،D ،A Note on Competitive Bribery Games ،Economies Letters, 1986 ،pp. 337-341.

(2) Lui ،Francis T.،"An Equilibrium Queuing Model of Bribery" ،Journal of Political Economy ،Vol 93,1980,pp.76-81.

وقد أكد العديد من الباحثين نظريا التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي، وبالتالي أكدوا ضرر هذا التأثير[1].

ترى [٢] النظرية التقليدية أن الفساد معوق رئيسي للنمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستئثار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبًا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهو ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو، فقد أظهرت نتائج الدراسة التي قام" باولو ماورو[3] "باستخدام الانحدارات المقارنة بين البلدان والتي قام على أثرها بتقييم آثار الفساد على نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وخلص منها إلى أن الفساد يمكن أن يكون له تأثيرات معاكسة على النمو الاقتصادي، ويرى (Lambdorff) [٤] أن تأثير الفساد على حجم الاستثمارات وتراكم رأس المال أقوى من تأثيره على انتاجية الاستثمارات، ولأن النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على انتاجية الاستثمار، فالعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ليست واضحة وضوحًا كافيًا، وفي دراسة أخرى قام بها (Kisunko and Weder Brunetti)[5] حول العلاقة بين الفساد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو هذا الناتج ، أوضحوا فيها أن الفساد يؤثر تأثيرًا سلبيًا على كل من المتغيرين إلا أن تأثيره على حجم الناتج المحلي الإجمالي أقوى وعلى الرغم من أن تدني مستوى التنمية الاقتصادية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من أن يفسر بعامل واحد – أيا كان هذا العامل – فقد لا يكون من

---

[1] Ivanyna, M., Moumouras, A., & Rangazas, P. (2016). The culture of corruption, tax evasion, and economic growth. *Economic Inquiry*, 54(1), 520–542. https://doi.org/10.1111/ecin.12228

[٢] عبد الله بن حاسن الجابري، **الفساد الاقتصادي (أنواعه- أسبابه- آثاره وعلاجه)** من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص ١٥.

[3] باولو ماورو، **تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول**، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨ م، ص١٣١ -١٣٥ -١٢٥.

[4] Lambsdorff ,Johann Graf, Corruption in International Research- A Review, Transparency International Working Paper, Berlin, December 1999 متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت رابطWWW. Transparency International.

[5] Brunetti A.,G.,Kisunko and B.Weder, Credibility of Rules and Economic Growth; Evidence from a Worldwide Private Sector Survey,Background Paper for the World Development Report 1997, Washington D.C.; World Bank.

قبيل الصدفة أن تكون العشر دول الأكثر فساداً في العالم –وفقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية وتقرير التنمية البشرية .

إضافة إلى ذلك فإن الفساد يؤدي إلى تدني كفاءة للاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البني التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها الحقيقية[١].

وإذا تتبعنا الأثر الذي يخلفه الفساد على النمو والكفاءة والاستثمار، نلاحظ أن الفساد يضعف من النمو الاقتصادي، لأنه يخفض حوافز الاستثمار(سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية) فالرشوة التي تدفع للموظف أو المسئول الحكومي سوف تضاف إلى إجمالي التكلفة للمشروع مما يعني زيادة في التكاليف يتحملها الاقتصاد المحلي وسيفسح المجال لمنفذي المشروع للتلاعب بالمواصفات مما ينعكس سلباً على جودة البنية الأساسية والخدمة العامة، ويخفض إيرادات الضرائب ويدفع بالموظفين الأكفاء للتورط في السعي إلى الربح بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ،وهذا بالطبع يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد، وبمعنى آخر فإن الفساد يفرض على رجال الأعمال والمستثمرين (ضريبة) إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية تحكمية وذات تكلفة عالية جدًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهناك تكلفة البحث عن هؤلاء الذين ستتم رشوتهم، كما أن هناك تكلفة المفاوضات إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشوة، إضافة إلى ذلك تكلفة الوقت ، فهناك علاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة(العارضة)والمشروع الحكومي[٢].

وهنا يثار تساؤل في غاية الأهمية هو ما هي الآلية التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي؟ وفي هذا الصدد نستطيع أن نقول أن المحك الأساسي الذى من خلاله يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي يتمثل في نوعية الاستثمارات، حيث تلعب جودة الاستثمارات دورًا أساسيًا في تحديد انتاجية رأس المال ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما بينته الدراسة التي قام(Tanzi and Davoodi) [3] بها والتي أوضحت نتائجها أن انتشار الفساد

---

[١] عمار طارق عبد العزيز، **الفساد الإداري وطرق معالجته**، المركز العراقي للأبحاث ،٢٠٠٦م، ص ٨.

[٢] المرجع السابق، ص٣٨٥.

[3] كمال أمين الوصال: الفساد، مرجع سابق، ص١٩٨.

يصاحبه زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض في انتاجية أو عوائد هذه الاستثمارات، وكذلك انخفاض في الايرادات الحكومية ولكن هل جودة أو انتاجية الاستثمارات هي القناة الوحيدة التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نناقش العلاقة بين الفساد والاستثمار من خلال أثر الفساد على الاستثمار.

ثانياً: أثر الفساد على الاستثمار:

تعد الدراسة التي قام بها (باولو ماورو) من أوائل الدراسات الاقتصادية التي حاولت قياس أثر الفساد على الاستثمار، وتحديد الآليات التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار ، وقد اعتمد (باولو) في هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات مختلفة لعناصر المخاطرة والعوامل المؤسسية، يشير المؤشر الأول إلى مستوى الفساد والذي عرف على أنه "مدى تضمن المعاملات الاقتصادية ممارسات تتسم بالفساد أو تكون مثيرة للشبهات"، ويعكس المؤشران الثاني والثالث كفاءة النظام القضائي والكفاءة الإدارية في القطاع الحكومي على التوالي . وقد قام (ماورو) باختزال هذه المؤشرات الثلاثة في مؤشر واحد أطلق عليه " مؤشر الكفاءة الإدارية –البيروقراطية"،

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الفساد يؤثر سلبيًا ليس فقط على الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بل أيضًا على معدل نمو الاستثمارات، كما بينت الدراسة أن زيادة الكفاءة للجهاز الإداري الحكومي ستنعكس بشكل واضح على حجم الاستثمارات.

أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي:

الفساد يؤثر تأثير مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت التي تسعى فيه الدول النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدارسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب، وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة ، بل ممن الممكن أن يكون عبئاً على موارد الدولة. وقد يؤدي هذا إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار بسبب تخوفه من أضرار الفساد باستثماره[1].

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر: **الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، ظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص٣٨٤

ثالثاً – زيادة التكاليف العامة للمشروعات:

عندما يسود الفساد في القطاع العام، خصوصًا في المناقصات والمشتريات الحكومية، يصبح تمويل المشروعات عرضة للنهب والتضخيم. تتجلى هذه المشكلة في شكل رشاوى وعمولات تُدفع للمسؤولين مقابل تمرير العقود أو ترسية المشروعات على جهات بعينها، بغض النظر عن كفاءتها أو أسعارها والتساؤول هنا كيف يحدث ذلك؟

١. **التلاعب في العطاءات** :يتم استبعاد الشركات ذات العروض الأفضل والأقل تكلفة، لصالح شركات تدفع رشاوى للمسؤولين.
٢. **التضخيم المتعمد لتكلفة المشروع** :تُضاف مبالغ زائدة على القيمة الحقيقية للمشروع، لتُوزَّع كعمولات بين الفاسدين.
٣. **المبالغة في فواتير التوريد والخدمات** :تُبالغ الجهات المنفذة في أسعار المواد أو أجور العمال أو المعدات.
٤. **التأخير المتعمد لإنشاء مطالبات مالية إضافية** :يتم إبطاء التنفيذ عمدًا بهدف زيادة مدة المشروع وبالتالي زيادة التكاليف.

مما يؤدي إلي عدة نتائج سلبية منها:

١. **إهدار المال العام** :تُصرف أموال ضخمة من الميزانية العامة على مشروعات كان يمكن إنجازها بتكلفة أقل بكثير.
٢. **انخفاض الكفاءة الاقتصادية** :لا يتحقق العائد الاقتصادي المتوقع من المشروع بسبب سوء التنفيذ أو المغالاة في التكلفة.
٣. **تراجع ثقة المواطنين** :يشعر المواطن بأن أموال الدولة تُهدر، مما يضعف ثقته في مؤسسات الحكم والإدارة.

رابعاً – زيادة معدلات الفقر والبطالة :

الفساد لا يُعتبر فقط سلوكًا غير أخلاقي، بل هو عامل اقتصادي خطير يُؤثر بشكل مباشر على مستويات الفقر والبطالة في أي دولة. فهو يُضعف الاقتصاد، ويُبطئ معدلات النمو، ويُقوض العدالة الاجتماعية.

كيف يؤدي الفساد إلى زيادة الفقر والبطالة؟

١. **إهدار الموارد العامة:**

عندما تُستخدم أموال الدولة في مشاريع وهمية أو يتم اختلاسها، فإن الموارد التي كان يمكن استثمارها في التعليم، الصحة، البنية التحتية، وخلق فرص العمل، تُفقد دون فائدة.

٢. **إقصاء الكفاءات من سوق العمل:**

في بيئة يسودها الفساد، تكون المحسوبية والوساطة هي معيار التوظيف والترقية، وليس الكفاءة. وهذا يُحبط أصحاب المهارات، ويدفع العديد منهم إلى البطالة أو الهجرة.

٣. **عرقلة نمو القطاع الخاص:**

الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدم القدرة على المنافسة في ظل بيئة فاسدة، حيث تُمنح العقود والتراخيص لمن يدفع رشاوى، مما يُقلل من التوسع في فرص العمل ويزيد من الإفلاسات.

٤. **تفاوت توزيع الثروة:**

الفساد يخلق طبقة صغيرة من المنتفعين، بينما يُحرم معظم المواطنين من حقوقهم الاقتصادية. وهذا يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتزايد الشعور بالظلم الاجتماعي.

المبحث الرابع

آليات مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة

لا غرو فقد أصبح الفساد من المشاكل التي احتلت اهتمامًا واسعًا وأولوية كبيرة في سياسات معظم الدول، خاصة الدول النامية منها، وذلك لما سببه الفساد لها من دمار اقتصادي واجتماعي مازال يؤثر في اقتصاديات هذه الدول ، ومن ثم فقد بادرت عدة منظمات دولية مثل البنك الدولي ، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي ، ومؤسسة التعاون الفرنسي ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الشفافية الدولية إلى تنظيم الدورات والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد وكيفية معالجته، وفي الوقت نفسه سعت العديد من حكومات الدول النامية تحت ضغط الانتفاضات الشعبية إلى شن حملات موسعة ضد الفساد الذي هدد استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي [1].

المطلب الأول

آليات مكافحة الفساد

يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن التسليم بإمكانية مكافحة الفساد بآليات موحدة وثابتة يظن بأنها صالحة للتعميم في جميع الأقطار، وفي كل الأزمان، نظرًا لتباين البيئات والمجتمعات والحضارات من جهة، ولقابلية الظاهرة على التكيف والتأقلم مع هذه الظروف بأشكال وأساليب متباينة من جهة أخرى [2].

(١) نشر الوعي العام بين أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته:

وتبدأ هذه التوعية بمحاسبة الأفراد لأنفسهم ومراجعتها ثم توعية المحيطين بهم بذلك. إن الأسرة هي النواة الأولى لتنشئة الفرد فعندما يغرس في نفس الفرد الأخلاق الحميدة والفاضلة، فإن هذا يساعده على نبذ الفساد وممارساته، ثم بعد ذلك يأتي دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفساد جريمة كبرى وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وبأسرته وبمجتمعه ، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام وفي الإطار التوعوي والتثقيفي يأتي دور الإعلام وأجهزته كأحد الوسائل المهمة المنوط بها التوعية

---

[1] حسن أبو حمود، **الفساد وإنعكساته الاقتصادية والاجتماعية**، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر–العدد الأول، ٢٠٠٢ م، ص ٤٦

[2] عامر الكبيسي، **الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته**، كتاب الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية، ٢٠٠٩ م، ص ٢٠٠

بمكافحة الفساد وتوعية الأفراد بالوقوف يد واحدة في مواجهته، وذلك لما لوسائل الإعلام من تأثير كبير على الرأي العام وتغيير اتجاهاته، وظهر هذا واضحًا في العديد من تجارب الدول التي جندت الإعلام من أجل مكافحة الفساد والتخلص منه[١].

(٢) الحرص على اختيار ذوي الكفاءات لشغل الوظائف العامة والخاصة:

إن من أهم خطوات محاربة الفساد هو العمل على تولية الوظائف العامة أو الخاصة لمن تتوفر فيهم صفات معينة تحملهم على أداء الأعمال المنوطة بهم بكل حيدة وإتقان بعيدًا عن الفساد والمفسدين.

وتشترط أغلب النظم الوضعية فيمن يتولون الوظيفة العامة شروطًا تمثل أغلبها في ضمان الولاء للدولة والكفاءة للشخص الذي سيتولى هذه الوظيفة ومن هذه الشروط ،أن الشخص لابد أن يكون متمتعًا بجنسية الدولة التي ستوليه الوظيفة وأن يكون متمتعًا بجميع حقوقه المدنية، كما يشترط أن يكون حسن السيرة والسلوك، إضافة أنه لا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جناية أو جنحة مخلة بالشرف، وألا يكون قد فصل من الخدمة بقرار تأديبي نهائي، وأن يكون لائقًا صحيًا، وأن يبلغ سنًا معينة غالبًا ما تكون ثماني عشرة سنة إضافة إلى استيفاءه للشروط الازم توافرها فيمن سيشغل الوظيفة [٢].

(٣) العدل في توزيع الرواتب والمستحقات والمساواة بين الأجر والإنتاجية:

إن إعطاء العامل ما يكفيه ويكفي من يعولهم في حياته وبعد مماته، وزيادة دخله عند الحاجة، بما يغنيه عن الناس، فلا يمد يده إليهم، ولا يحابيهم على حساب المصلحة العامة، ولا يضيع ما أؤتمن عليه من أجلهم، كل هذا يزيد من انتاجية العامل، وأمانته، وإخلاصه في عمله، وأداء واجباته، وعدم التقصير فيها.

(٤) تفعيل دور الأجهزة الرقابية والتنظيمية:

تلعب الأجهزة الرقابية دورًا مهمًا في مكافحة الفساد والضرب بيد من حديد على يد المفسدين ومعاونيهم، فإذا كانت مهمة هذه الأجهزة المحافظة على المال العام ،والارتقاء بأداء الجهاز الحكومي، فإن هذا يتطلب أن تعمل هذه الأجهزة على تحقيق الإصلاح الإداري والمالي، والقضاء

---

[١] حسن أبو حمود، **الفساد وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص ٤٦١.

[٢] مازن ليلو راضي، **القانون الإداري**، طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، الضبط الإداري، المرفق العام، الوظيفة العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، ص٨ ١٣– ١٣٩.

على مظاهر الفساد المختلفة ، وتطوير السياسات الإدارية ، ونظرًا لأهمية وجود هذه الأجهزة فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ م، فى المادة (٣٦)على تشجيع الدول المصادقة على الاتفاقية إلى إنشاء هيئة متخصصة في مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية وفقًا للنظام القانوني للدولة، تقوم بدور فاعل ومتخصص في مكافحة الفساد في الدولة دون الخضوع لأي تأثير كان، وتوفير كافة الإمكانات البشرية والمادية والدعم اللازم لضمان قيامها بمهامها على الوجه المطلوب، بل ومنح هذه الأجهزة والهيئات استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية حتى تتمكن من ممارسة دورها على أتم وجه، وتزويد هؤلاء الأشخاص أو موظفي تلك الهيئة أو الهيئات ما يلزمهم من التدريب والموارد المالية لأداء مهامهم[1].

(٥) الملاحقة التشريعية والقضائية للفساد:

إن مكافحة الفساد بوجه عام حسب التقارير المختلفة الواردة من الأمم المتحدة-تقرير التنمية البشرية، تقرير البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية-تؤكد جميعها على آليتين أساسيتين لمواجهة الفساد:

أولهما :الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ثانيهما :استقلال القضاء وفاعليته.

إن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفق قواعد ومبادئ دستورية واضحة ومحددة يعمل على تحقيق وضبط التوازن بين هذه السلطات ،بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى، ولا تنازع الواحدة اختصاص الأخرى، وهو المبدأ الذي يحقق كفاءة وفعالية جهود مكافحة الفساد، فالسلطة التشريعية في الحكم الديمقراطي هي عين الرقيب التي لا تخفى عليها خافية مما تقوم به السلطة التنفيذية وما تتخذه من قرارات، وكلما حادت السلطة التنفيذية عن جادة الطريق محاولًة القيام بأعمال فساد أو التستر عليها كانت السلطة التشريعية المنتخبة تمثل ضمير الشعب الذي يقف بالمرصاد لهذه المحاولات[٢] ولذا يلزم أن تقوم الدول بسن التشريعات والقوانين المختلفة التي تسهم بشكل كبير في مكافحة الفساد والحد من انتشاره، ولكي تقوم هذه التشريعات بدورها في مكافحة الفساد، فإن الضرورة تحتم وضع تشريعات واضحة ومحددة تختص

---

[1] الأمم المتحدة، **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، - الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤ م، ص٢٦-٢٧.

[٢] عبد الستار عمار، **دراسة أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته** ، ص ١٠.

بمكافحة الفساد وتعمل على تجفيف منابعه، إضافة إلى ضرورة تقييم التشريعات الموجودة وتحديد مدى فعاليتها ومواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، وكذا إزالة التضارب والغموض والثغرات التي قد تشوب بعض هذه التشريعات والقوانين [١].

كما أنه لن يكتمل دور المحاكم والأجهزة القضائية في مكافحة الفساد ما لم تتوافر للأحكام والقرارات التي تصدر عنها ضمانات تنفيذها على وجه السرعة، مع ملاحظة أنه لا يجوز التضحية بحق الدفاع في سبيل هذه السرعة، كما يجب أيضًا تحديد آليات وقنوات وجهات معينة تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ الأحكام القضائية[٢].

تعزيز دور هيئة النيابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات:

يُعد الجهاز المركزي للمحاسبات أحد الركائز الأساسية في منظومة الرقابة المالية في الدولة، وتعد هيئة مستقلة ذات شخصية إعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية، والذي ينظم شؤونه القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨، حيث يهدف أساسًا إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة وأموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في القانون، كما يعاون مجلس النواب فى القيام بمهامه فى هذه الرقابة[٣]. إذ يتولى فحص ومراجعة حسابات الجهات الإدارية المختلفة، والتأكد من حسن استخدام المال العام، ومدى التزام الجهات الخاضعة لرقابته بالقوانين واللوائح المالية. ونظرًا لأهمية هذا الدور، فإن تعزيز فاعلية الجهاز وتوسيع سلطاته الرقابية يُعد مطلبًا ضروريًا لتطوير آليات الحوكمة ومكافحة الفساد وتُعد هيئة النيابة الإدارية أحد أهم الأجهزة الرقابية القضائية في الدولة، حيث تختص بالتحقيق في المخالفات الإدارية التي تقع في الجهاز الإداري للدولة، وتُمثّل صمام أمان في مواجهة الفساد الوظيفي. تمارس سلطاتها في الفحص والتحقيق طبقاً لأحكام الدستور والقانون، وهي الأمينة على الدعوى التأديبية تتولى إقامتها ومباشرتها أمام المحاكم التأديبية، كما تتولى الطعن في أحكام هذه المحاكم

---

١ منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، **دليل البرلماني العربي لضبط الفساد**، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م، ص ٦٥.

٢ سري محمود صيام ،**دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد**، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي والدول لمكافحة الفساد في الفترة من ٦-٨/١٠/ ٢٠٠٣ م، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص ٨٣١ – ٨٣٠

٣ الموقع الرسمي للجهاز المركزي للمحاسبات، **التعريف بالجهاز**، متاح علي الرابط التالي:
https://asa.gov.eg/Page.aspx?id=133

ومباشرة كافة الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا. وهي النائبة عن المجتمع في تعقب المخالفات التأديبية التي تقع من الفئات الخاضعة لولايتها مستهدفة حماية المال العام، وضمان حسن سير المرافق العامة وتحقيق العدالة التأديبية واكتشاف أوجه الخلل والقصور في النظم والإجراءات الإدارية والمالية[1] ولتعزيز دورها في مكافحة الفساد، فإن تفعيل وتوسيع صلاحياتها يُعد أمرًا ضروريًا في هذه المرحلة، وذلك من خلال منحها سلطات أوسع في مباشرة إجراءات التحقيق والاستدلال، وتمكينها من الإحالة المباشرة إلى القضاء في القضايا الجسيمة دون الحاجة إلى المرور بإجراءات إدارية معقدة.

كما يتطلب الأمر تعزيز استقلالها المالي والإداري عن باقي مؤسسات الدولة، وتوفير الموارد البشرية والفنية والتكنولوجية اللازمة لأداء دورها بكفاءة وفعالية، إلى جانب توسيع اختصاصاتها لتشمل مراجعة نظم الحوكمة داخل الجهات الإدارية، والمساهمة في تطوير السياسات الوقائية من الفساد، وليس فقط معاقبة مرتكبيه بعد وقوع المخالفة.

إن إعادة تعريف العلاقة المؤسسية بين النيابة الإدارية وباقي الأجهزة الرقابية والقضائية، ضمن إطار من التنسيق والتكامل، سيساهم في خلق منظومة متكاملة أكثر فاعلية لمكافحة الفساد الإداري وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة.

[1] **الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية**، هيئة النيابة الإدارية، متاح علي الرابط التالي:
https://moj.gov.eg/ar/Pages/Entities/administrativprosecution.aspx

المطلب الثاني

دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تُعد الحوكمة من المفاهيم المحورية التي اكتسبت أهمية متزايدة في أدبيات التنمية الاقتصادية والإدارية خلال العقود الأخيرة، نظرًا لدورها الحاسم في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد. ومع تعاظم التحديات المتعلقة بالفساد وضعف الأداء المؤسسي، أصبح تبني نظم حوكمة فعالة ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء.

وقد أولت المنظمات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، اهتمامًا خاصًا بمفهوم الحوكمة، ووضعت له تعريفات ومعايير تقيس مدى التزام الدول والمؤسسات بأفضل الممارسات في الإدارة الرشيدة. وتشير هذه التعريفات إلى أن الحوكمة لا تقتصر على الإطار المؤسسي فقط، بل تشمل أيضًا الآليات والإجراءات التي تضمن اتخاذ قرارات فعالة تخدم الصالح العام وتكافح الفساد.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب مفهوم الحوكمة من خلال عرض أبرز التعريفات الدولية، وتوضيح الأبعاد الرئيسية التي تقوم عليها، مع بيان أهميتها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

أولاً – مفهوم الحوكمة :

تعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها:

الحوكمة ليست مجموعة من القوانين والتشريعات فحسب. فالحوكمة نظام كامل لتحديد رؤيةً المؤسسة ووضع الاستراتيجية المناسبة لها، ومن ثم وضع نظم العمل والرقابة وأخيرا المتابعة المستمرة لها وتطويرها [١].

النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركات ومراقبتها، اعتمادًا على هيكل يحدد توزيع الواجبات والمسؤوليات بين الأطراف المشاركة في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين

[١] أشرف جمال الدين، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، **ثقافة الحوكمة**، متاح علي الرابط التالي:
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/10324

التنفيذيين، وغيرهم من أصحاب المصلحة، وذلك وفقًا للقواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية"[1].

ويعرّف البنك الدولي الحوكمة بأنها:

"الطريقة التي تُمارَس من خلالها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة"

وقد حدّد البنك الدولي ثلاثة أبعاد رئيسية للحكم الجيد، وهي:

١. شكل النظام السياسي: من حيث الهياكل والمؤسسات.

٢. إدارة العملية السياسية :أي كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية.

٣. قدرة الحكومة على التخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة.

وبناءً على ذلك، يُعد تعزيز الحوكمة شرطًا أساسيًا للحصول على مساعدات التنمية أو جذب الاستثمارات من وكالات الإقراض الدولية، وهو ما أدى إلى ربط مفهوم الحوكمة بتبنّي الدول لسياسات إصلاحية جديدة [٢].

تشير نشأة وتطور مفهوم الحوكمة في القطاع الحكومي إلى مبادئ الحوكمة، وخاصة من المفهوم المؤسسي، وهي: "الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال مبادئ الحوكمة، وأهمها الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والسعي إلى تحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتحري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات إلى أعلى مستوى من الفعالية والجودة."

---

[1] OCED (2017) **Principles and Annotations on Corporate Governance**, Arabic Translation - France Paris.

[2]Weiss Thomas G. (2000)" Governance, **Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges** "Third World Quarterly, Vol 21, No.5, (Oct 2000).

وبالتالي يمكن القول إن للحوكمة ثمانية مبادئ، هي: الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والاستجابة، والعدالة، والكفاءة والفعالية[١].

ثانياً – دور الحوكمة في مكافحة الفساد:

يمكن النظر إلى الحوكمة على أنها الإدارة الرشيدة للمؤسسات، سواء كانت عامة أو خاصة، وذلك من خلال قواعد ومعايير محددة سلفًا تضمن تحقيق أهدافها وخططها بكفاءة وفاعلية، وفي إطار من النزاهة والعدل، والإفصاح، والشفافية، والرقابة، والمساءلة[2].

ولمّا كانت الحوكمة أو الإدارة الرشيدة هي السبيل الفعّال للوصول إلى تنمية مستدامة وتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية، فإنّ ذلك كان مرتبطًا أساسًا بالتركيز على تحسين الإنتاج كمًّا وكيفًا، وتحقيق النمو في الأجلين القصير والطويل، إلى جانب تحقيق الإصلاح الهيكلي في جوانب الاقتصاد كافة.

وكان لزامًا مكافحة الفساد بكل قوة وحزم، والضرب على أيدي الفاسدين والعابثين بقوت الشعب، لما للفساد من آثار مدمّرة على كل المجتمعات، وخاصة في الدول النامية [٣].

إن الحوكمة مسؤولة عن تصميم البيئة التي يمكن أن يزدهر فيها رأس المال الطبيعي والاجتماعي والفكري للبلاد لتوليد الثروة الجديدة والحفاظ على الثروة الحالية[٤].

نعرض مؤشرات الحوكمة فى القطاع الحكومى فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢١.

---

[١] طارق فاروق الحصري، **حوكمة الحكومة، حوكمة المؤسسات العامة**، مجلة ضمير الوطن ، الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، هيئة الرقابة الإدارية ، العدد الأول، ديسمبر ٢٠٢١.

[2] عبد الرؤوف الحنفي، **الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ص١٣٣٥

[٣] عبد الرؤوف الحنفي، **الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، نفس المرجع سابق،ص١٣٧١.

[٤] **مؤشر الحوكمة العالمية**، متاح علي الرابط التالي:
https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/governance-capital

جدول رقم (٤)

مؤشرات الحوكمة فى القطاع الحكومى ٢٠١٢-٢٠٢١

السنة	السيطرة على الفساد	سيادة القانون	جودة الأطر التنظيمية	الفعالية الحكومية	الاستقرار السياسي وغياب العنف	حق التعبير والمساءلة
2012	33.18	40.38	33.65	23.22	7.58	25.82
2013	31.75	33.33	29.38	20.85	7.11	16.90
2014	30.77	29.33	26.44	20.19	7.62	14.78
2015	30.29	31.25	22.12	22.12	8.57	14.78
2016	31.25	32.69	17.79	27.88	9.05	14.29
2017	34.13	32.69	17.31	29.33	9.05	13.30
2018	31.73	37.50	17.78	30.70	11.90	13.30
2019	27.88	37.98	18.75	36.54	12.26	8.21
2020	22.60	39.90	25.48	32.21	11.32	7.73
2021	26.92	45.19	34.62	35.58	14.60	8.21

المصدر: البنك الدولى: **بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية**، متاح علي الرابط التالي:

http://info.worldbank.org

طارق فاروق الحصري، **المؤشرات والممارسات في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٢١**، مجلة الحوكمة والرقابة من الفساد، العدد الأول، السنة الأولي ،سبتمبر ٢٠٢٤.

بيانات الجدول السابق، تعكس مؤشرات الحوكمة جوانب جوهرية في أداء الدولة الاقتصادي والإداري، حيث تؤثر هذه المؤشرات بشكل مباشر في جذب الاستثمار، كفاءة الإنفاق العام، الثقة المؤسسية، والتنمية المستدامة. وفيما يلي قراءة تحليلية للمسارات الرئيسية:

1 . حق التعبير والمساءلة:

- اتجاه المؤشر : انخفاض حاد من ٢٥.٨٢ عام ٢٠١٢ إلى ٨.٢١ عام ٢٠٢١.

هذا التراجع يعكس تضييقًا في البيئة الديمقراطية وتراجعًا في دور الإعلام والمجتمع المدني. يُعد هذا عاملاً سلبيًا في مناخ الاستثمار، حيث أن انخفاض المشاركة المجتمعية والرقابة الشعبية يضعف الشفافية والمساءلة، ويقلل من كفاءة إدارة الموارد العامة.

2 .الاستقرار السياسي وغياب العنف:

- تحسن تدريجي من ٧.٥٨ عام ٢٠١٢ إلى ١٤.٦٠ عام ٢٠٢١، يمثل الاستقرار السياسي شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات المباشرة وللاستقرار النقدي والمالي. التحسن التدريجي بعد اضطرابات ٢٠١١–٢٠١٣ يعكس تحسّن البيئة الأمنية والسياسية، لكن استمرار انخفاض المؤشر دون ٢٠ نقطة يشير إلى وجود مخاطر سياسية كامنة تؤثر على ثقة المستثمرين.

3 .الفعالية الحكومية:

- ارتفاع ملحوظ من ٢٣.٢٢ في ٢٠١٢ إلى ٣٥.٥٨ في ٢٠٢١، يشير هذا إلى تحسن نسبي في كفاءة مؤسسات الدولة، وجودة تقديم الخدمات العامة، وقدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية، وبالتالي يعزز بيئة الأعمال ويُحسّن من فرص تحقيق أهداف التنمية، خاصة مع مشروعات البنية التحتية الكبرى التي تبنتها الدولة منذ ٢٠١٥.

4 . جودة الأطر التنظيمية:

- تقلب واضح، من ٣٣.٦٥ في ٢٠١٢ إلى ٣٤.٦٢ في ٢٠٢١ بعد انخفاضٍ حاد حتى ٢٠١٧. الأطر التنظيمية المستقرة والواضحة مهمة لنمو القطاع الخاص. التقلبات في هذا المؤشر تعكس ترددًا في السياسات أو ضعفًا في التنسيق التشريعي. التحسن الأخير (ما بعد ٢٠١٨) يرتبط بإصلاحات في قوانين الاستثمار والضرائب، لكنه لا يزال غير كافٍ لضمان بيئة تنظيمية جاذبة.

5 .سيادة القانون:

استقرار نسبي وتحسن تدريجي من ٤٠.٣٨ إلى ٤٥.١٩، تعزيز سيادة القانون يعني حماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وتقليص النزاعات القانونية، وهو ما يُعد ركيزة أساسية لأي اقتصاد سوق. التحسن يعكس جهودًا في إصلاح القضاء وتحديث اللوائح، لكنه بحاجة إلى تسريع وتوسيع ليطال مختلف القطاعات.

6 .السيطرة على الفساد:

تراجع من ٣٣.١٨ في ٢٠١٢ إلى ٢٦.٩٢ في ٢٠٢١. يعكس هذا التراجع استمرار التحديات المتعلقة بالفساد في الجهاز الإداري والبيروقراطي. ضعف السيطرة على الفساد يرفع تكاليف الاستثمار، ويهدر الموارد العامة، ويؤثر على كفاءة الموازنة. رغم وجود جهود تشريعية وهيكلية، فإن الأثر الاقتصادي لا يزال محدودًا دون إرادة تنفيذية صارمة وإصلاحات مؤسسية أعمق.

يشير المسار العام لمؤشرات الحوكمة في مصر إلى تحسن في الفعالية الحكومية والسيادة القانونية، لكنه يقابله تراجع في الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وهي عناصر لا تقل أهمية في التنمية الاقتصادية المستدامة.

لتحقيق بيئة اقتصادية سليمة، يجب أن يكون تحسين الأداء المؤسسي متوازيًا مع توسيع الحريات، وتعزيز المشاركة، ومحاربة الفساد بفعالية.

الحوكمة الجيدة ليست فقط استقرارًا إداريًا، بل منظومة متكاملة تُحقق التوازن بين السلطة والمساءلة، وهو ما يُمكّن من جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الشاملة.

الخاتمة

يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات وتعيق جهود التنمية، إذ يُقوّض الثقة في المؤسسات العامة، ويُضعف كفاءة الإدارة، ويهدر الموارد الاقتصادية. وقد بيّنت الدراسة أن الفساد والحوكمة وجهان لعملة واحدة؛ فكلما غابت قواعد الحوكمة الرشيدة، زادت فرص انتشار الفساد، والعكس صحيح.

وقد أبرز البحث أهمية تبني مبادئ الحوكمة –كالشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والعدالة – كأداة أساسية للوقاية من الفساد وتعزيز فاعلية السياسات العامة. كما أظهرت التجارب الدولية الناجحة أن بناء مؤسسات قوية وكفؤة هو الأساس لمكافحة الفساد وضمان استدامة التنمية.

وفي السياق المصري، تبيّن من تحليل المؤشرات أن هناك تحسنًا نسبيًا في فعالية الحكومة وسيادة القانون، مقابل استمرار التحديات في مجالات الشفافية والمساءلة والسيطرة على الفساد. وهو ما يتطلب مزيدًا من الإرادة السياسية والتكامل المؤسسي لتنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة.

وبناءً على ما سبق، فإن مواجهة الفساد لن تتحقق فقط من خلال القوانين والعقوبات، بل من خلال بناء منظومة متكاملة للحوكمة تضع المواطن في قلب السياسات العامة، وتُرسخ لقيم النزاهة والمسؤولية، في إطار مؤسسي يضمن العدالة والرقابة والمحاسبة.

يبقي الفساد ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية تعاني منها جميع الدول غير أن درجة انتشاره وتغلغله في الأجهزة المختلفة تختلف من قطاع إلي آخر ومن بلد لآخر علي حسب أوضاعها السياسية والاقتصادية و أوضاع مؤسساتها وهذا حسب معايير النزاهة والقيم والضوابط الأخلاقية والثقافية السائدة فيها.

وفي إطار البحث في موضوع الفساد تم التوصل إلي عدد من النتائج والتوصيات ، نستعرضها فيما يلي :

أولاً: النتائج:

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

١) الفساد ظاهرة عالمية متعددة الأوجه:

أ) الفساد ليس مقصورًا على دول معينة، بل ينتشر في جميع الأنظمة السياسية والاقتصادية، وإن اختلفت أشكاله ودرجات تأثيره.

ب) تتباين مستويات الفساد بين الدول، حيث تحتل الدول الإسكندنافية وسنغافورة مراكز متقدمة في الشفافية، بينما تعاني دول مثل جنوب السودان والصومال من مستويات مرتفعة جدًا من الفساد.

٢) الفساد في الدول العربية:

أ) تظهر معظم الدول العربية درجات متدنية في مؤشر مدركات الفساد، مع استثناءات محدودة مثل الإمارات وقطر.

ب) تؤثر الصراعات السياسية وضعف المؤسسات وغياب الشفافية في تفشي الفساد في المنطقة.

٣) وضع مصر في مكافحة الفساد:

أ) شهدت مصر تذبذبًا في ترتيبها العالمي في مؤشر مدركات الفساد، حيث تحسنت نسبيًا في بعض السنوات، لكنها عادت للتراجع في عام ٢٠٢٤.

ب) رغم الجهود التشريعية والمؤسسية (مثل هيئة الرقابة الإدارية والاستراتيجيات الوطنية)، لا تزال هناك تحديات كبيرة في تنفيذ الإصلاحات ومحاسبة الفاسدين.

٤) التداعيات الاقتصادية للفساد:

أ) يؤثر الفساد سلبًا على النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي، جودة الخدمات العامة، ويزيد من الفقر والبطالة.

ب) يؤدي الفساد إلى إهدار المال العام، ويزيد من تكاليف المشروعات، ويضعف ثقة المواطنين في المؤسسات.

٥) الفساد وأزمة المناخ:

أ) يُعد الفساد عائقًا أمام الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي، حيث يعيق تمويل المشروعات البيئية ويزيد من هشاشة المجتمعات أمام الكوارث الطبيعية.

٦) الحوكمة ومكافحة الفساد:

أ) الحوكمة الرشيدة (الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) هي العامل الأساسي للحد من الفساد.

ب) في مصر، تحسنت بعض مؤشرات الحوكمة مثل الفعالية الحكومية، لكنها ما زالت متأخرة في مجالات مثل المشاركة المجتمعية ومكافحة الفساد.

٧) لا يقتصر وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام فقط بل يمتد أيضًا في القطاع الخاص، إلا أن موظفي القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيرهم لبعدهم عن المساءلة المباشرة، وأمنهم من الرقابة، بخلاف موظفي القطاع الخاص الأكثر مساءلة إما من مديرهم مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك.

٨) تنوع وتعدد صور وأنواع الفساد واختلافها من بلد لأخر، إلا أن أشدها خطورة هو الفساد المنظم والذي لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات.

٩) تنوع أسباب الفساد، وهذه الأسباب بعضها يعود لعوامل داخلية كالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية والقضائية وغيرها، والبعض الآخر منها يعود لعوامل خارجية كالمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية وغيرها، وهذه العوامل-الخارجية-لا تقل أهمية عن سابقتها-العوامل الداخلية-في الآونة الأخيرة، إن لم تكن أكثر أهمية منها في أحيان أخرى.

١٠) أن هناك مجموعة من الآثار يحدثها الفساد في المجتمع منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وأهم الآثار الاقتصادية تتمثل في:

أ- إعاقته للنمو الاقتصادي وانتشار الفقر خاصة في الدول التي يكثر فيها الفساد.

ب- الأثر السلبي الذي يخلفه الفساد على حجم وكفاءة الاستثمار وإحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم خاصة في الدول التي ينتشر فيها الفساد.

ج- عدم اقتصار الأثر السلبي للفساد على الاستثمار المحلي فقط بل تأثيره يمتد أيضًا إلى الاستثمار الأجنبي من حيث إضعاف التدفقات الاستثمارية وعزوف المستثمر الأجنبي عن استثمار أمواله بسبب تخوفه من أضرار الفساد.

د- الأثر السلبي للفساد على التجارة الخارجية من حيث وضع معوقات والعقبات في سبيل التبادل التجاري بين الدول.

هـ- إخلاله بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، وتخفيضه للطاقة الضريبية للمجتمع ككل، وسوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع، وانخفاض إنتاجية النفقة العامة خاصة في الإنفاق على المشاريع المظهرية) الفيل الأبيض.

١١) علاج الفساد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية يكون بنشر الوعي بين أفراد المجتمع وبيان مخاطره، أيضًا يكون بتقليل الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية ونموها.

١٢) دور الإرادة الصادقة في مكافحة الفساد، ولكن هذه الإرادة غير كافية إن لم يرافقها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية المختلفة للمعالجة.

١٣) دور الوازع الديني أو الرقابة الداخلية لدى الفرد المسلم تكون من خلال غرس الخوف من الله وتنمية القيم الداخلية داخل نفسه، وهذا يساعد في منع الفساد قبل وقوعه، وهذا الأمر يعد من الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد في الإسلام وهو ما أغفلته الدراسات الاقتصادية الوضعية.

١٤) حرص الإدارة على اختيار ذوي الكفاءات في شغل الوظائف سواء العامة أو الخاصة، وأن تكون هناك عدالة في التوزيع- مساواة بين الأجر والإنتاجية- وعدم اهمالهم بل لابد من الاشراف عليهم ومراقبتهم ومحاسبتهم عند الوقوع في الفساد كل هذا يحد إن لم يقتلع الفساد من جذوره.

ثانياً- التوصيات:

١. تعزيز الشفافية والمساءلة:

- تفعيل قوانين حق الحصول على المعلومات وضمان حرية الصحافة والتحقيقات الاستقصائية.
- تعزيز دور الأجهزة الرقابية (مثل الجهاز المركزي للمحاسبات والنيابة الإدارية) وضمان استقلاليتها.

٢. إصلاح المؤسسات والقوانين:

- مراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد (مثل قانون الكسب غير المشروع) لتتوافق مع المعايير الدولية.
- تبسيط الإجراءات البيروقراطية لتقليل فرص الرشوة والمحسوبية.

٣. تعزيز المشاركة المجتمعية:

- إشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد.
- نشر التوعية بمخاطر الفساد عبر المناهج التعليمية والحملات الإعلامية.

٤. تحسين الحوكمة في القطاع العام:

- تطبيق معايير الحوكمة في جميع المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة.
- تعزيز الرقابة على المشتريات الحكومية والمناقصات عبر المنصات الإلكترونية المفتوحة.

٥. تعزيز التعاون الدولي:

- تفعيل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد (مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).
- استعادة الأموال المهربة عبر آليات التعاون القضائي الدولي.

٦. **مكافحة الفساد في القطاع الخاص:**

- تشجيع الشركات على تبني مدونات سلوك واضحة لمكافحة الفساد والرشوة.
- فرض عقوبات صارمة على الشركات المتورطة في عمولات غير مشروعة.

٧. **التركيز على الفساد البيئي:**

- مراقبة تمويل المشروعات المناخية لضمان عدم اختلاس الأموال المخصصة لها.
- تشجيع الشكاوى الجماعية ضد المشروعات التي تنتهك المعايير البيئية.

٨. دور المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة النزاهة، من خلال إدراج موضوعات مكافحة الفساد في المناهج.
٩. تدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات كمقرر إجباري لجميع التخصصات.
٤. تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية وتوفير الدعم لها.
٥. تفعيل قوانين الإفصاح والحق في الحصول على المعلومات وتوسيع إتاحة البيانات الحكومية.
٦. دعم الإعلام الحر والمجتمع المدني كأدوات رقابية.
٧. وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد تشمل الوقاية والعقوبات.
٨. رقمنة متابعة الموازنات والإنفاق العام للحد من الرشوة والمحسوبية.
٩. حماية المبلغين عن الفساد وتوفير قنوات آمنة للإبلاغ.
١٠. تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من التداخل التشريعي.
١١. مراجعة التشريعات الاقتصادية بانتظام لتواكب الممارسات الدولية.
١٢. إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات التنظيمية.
١٣. تسريع إجراءات التقاضي وتسهيل الوصول إلى العدالة.
١٤. تطوير قدرات القضاة وأعضاء النيابة في القضايا الاقتصادية.
١٥. ضمان استقلال القضاء ومنع التدخل في عمله.
١٦. تدريب الكوادر الإدارية ورفع كفاءاتهم.
١٧. ربط الأداء المؤسسي بمؤشرات موضوعية لقياس النتائج.
١٨. توسيع الإدارة الإلكترونية لتقليل البيروقراطية.
١٩. تمكين المواطنين من المشاركة عبر المجالس المحلية والرقمية.
٢٠. دعم النقابات والجمعيات الأهلية في الرقابة على السياسات العامة.
٢١. تنظيم مشاورات عامة قبل إصدار القوانين المهمة.

٢٢. دعم مؤسسات بناء السلام والوساطة الاجتماعية.

٢٣. تطوير استراتيجيات أمن وقائي لضمان بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار.

قائمة المراجع

أولاً – المراجع العربية :

١) الموقع الرسمي للجهاز المركزي للمحاسبات، **التعريف بالجهاز**، متاح علي الرابط التالي:

https://asa.gov.eg/Page.aspx?id=133

٢) **الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية**، هيئة النيابة الإدارية، متاح علي الرابط التالي:
https://moj.gov.eg/ar/Pages/Entities/administrativprosecution.aspx

٣) أشرف جمال الدين، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، **ثقافة الحوكمة**، متاح علي الرابط التالي:

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/10324

٤) الموقع الرسمي للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، **الرؤية والرسالة**، متاح علي الرابط التالي :

https://academy.aca.gov.eg/

٥) الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الإدارية،**اختصاصات هيئة الرقابة الإدارية**، مصر ، متاح علي الرابط التالي:

https://aca.gov.eg/News/١٦٢١.aspx

٦) الموقع الرسمي، **رئاسة مجلس الوزراء** ، الركن الاعلامي، متاح علي الرابط التالي:
https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/٤٢٩٣٨

٧) **المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني** (أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، جـ – ٢ ص٤٩١ ،كتاب الفاء.

٨) **القاموس المحيط للفيروز ابادي** (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ–

٩) معجم اوكسفورد الإنكليزي متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) علي الرابط http://oxforddictionaries.com

١٠) الوظيفة العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة.

١١) الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨ م.

١٢) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م**، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص١١٢ ، بيتر آيغن: **شبكات الفساد والإفساد العالمية**، ترجمة٠: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر: قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

١٣) أبو سويلم أحمد محمود، **مكافحة الفساد**، الطبعة الأولي، دار الفكر، الأردن، ٢٠١٠

١٤) أحمد ابراهيم ابو سن، **استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم ١١ ،العدد ، ٣١– ١٤١٧هـ.

١٥) أحمد الرشيد، **الفساد الوجه القبيح للبيروقراطية**، مطبوعات الشعب،مصر.

١٦) اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد**، القاهرة،٢٠٢٢.

١٧) أحمد صقر عاشور ، **مؤشر الفساد في الأقطار العربية اشكاليات القياس والمنهجية** ،الطبعة الأولي ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،٢٠١٠.

١٨) أحمد محمد مصطفي ، **الآثار الاقتصادية للفساد الاداري** ، طبعة أولي ، دار الفكر الجامعي ، مصر ،٢٠١٢.

١٩) اكرام بدر الدين، **الفساد السياسي النظرية والتطبيق** ، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر .

٢٠) الأمم المتحدة، **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، - الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤ م.

٢١) بشير مصطفي ، **الفساد الاقتصادي مدخل إلي المفهوم والتجليات**، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية ، العدد السادس، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر،٢٠٠٥.

٢٢) بن عودة حورية، **الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر .

٢٣) حسن أبو حمود، **الفساد وإنعكساته الاقتصادية والاجتماعية**، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر–العدد الأول، ٢٠٠٢ م.

٢٤) خالد بن عبد الرحمن، **الفساد الاداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي** ، دكتوره في فلسفة العلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الادارية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية،٢٠٠٧.

٢٥) دينا جابر، **الفساد بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر العملي** ، منشور في شبكة المعلومات الدولية..

٢٦) سري محمود صيام ،**دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد**، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي والدول لمكافحة الفساد في الفترة من ٦-٨/١٠/ ٢٠٠٣ م، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

٢٧) طارق فاروق الحصري، **المؤشرات والممارسات في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٢١**، مجلة الحوكمة والوقاية من الفساد، العدد الأول، السنة الأولي ،سبتمبر ٢٠٢٤.

٢٨) طارق فاروق الحصري، **حوكمة الحكومة، حوكمة المؤسسات العامة**، مجلة ضمير الوطن ، الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، هيئة الرقابة الإدارية ، العدد الأول، ديسمبر ٢٠٢١.

٢٩) عامر الكبيسي، **الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته**، كتاب الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية، ٢٠٠٩ م.

٣٠) عبد الستار عمار، **دراسة أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته.**

٣١) عبد القوي بن لطف الله ، **أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية** ، دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،٢٠١٣.،

٣٢) عبد الله بن حاسن الجابري، **الفساد الاقتصادي (أنواعه- أسبابه- آثاره وعلاجه)** من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

٣٣) عصام عبد الفتاح مطر: **الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، ظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م.

٣٤) عطا الله خليل، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي تجربة الأردن،** ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤- ١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٨م.

٣٥) عماد صلاح عبد الرازق ، **الفساد والاصلاح** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق سوريا ، ٢٠٠٣.

٣٦) عبد الرؤوف الحنفي، **الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،** مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.

https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/governance-capital

٣٧) عمار طارق عبد العزيز، **الفساد الإداري وطرق معالجته،** المركز العراقي للأبحاث ،٢٠٠٦م.

٣٨) فتحي محمد أميمة، **الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية:** دراسة وصفية تحليلية، ثورة ١٧ فبراير في ليبيا نموذجًا، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية–العوامل – التمثلات/٦ – ٨ نوفمبر ٢٠١٢.

٣٩) كمال أمين الوصال: الفساد، **دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية** ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ، ٢، ٢٠٠٨م.

٤٠) لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جـ٣

٤١) مازن ليلو راضي، **القانون الإداري،** طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، الضبط الإداري، المرفق العام.

٤٢) مايكل جونستون، **المسئولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد،** بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.

٤٣) محمد الأمين البشري، **الفساد والجريمة المنظمة** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية ، ٢٠٠٧.

٤٤) محمد صلاح الدين فهمي ، **الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. .

٤٥) مصطفى كامل السيد، **الفساد والتنمية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

٤٦) منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، **دليل البرلماني العربي لضبط الفساد**، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

٤٧) هنان مليكة: **جرائم الفساد**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٠م

،باولو ماورو: الفساد الأسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م.

ثانياً – المراجع الأجنبية :

١) بوريس بيجوفيتش، **أراء في الفساد، الأسباب والنتائج**، منشور مركز المنشورات الدولية الخاصة CIPE متاح على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت-www cipe arabia.org/pdfhelp.asp

٢) باولو ماورو، **تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول**، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية.

3) Brunetti A.,G.,Kisunko and B.Weder, Credibility of Rules and Economic Growth; Evidence from a Worldwide Private Sector Survey,Background Paper for the World Development Report 1997, Washington D.C.; World Bank.

4) Corruption Perceptions Index: **Corruption is playing a devastating role in the climate crisis**,2024, Available at: https://transparency.org.au/2024-corruption-perceptions-index/

5) Corruption Perceptions Index report, 2024.

6) D.E. Alexander, **Corruption and the governance of natural disaster risk** Oxford Research Encyclopedia of Natural Hazard Science, Oxford University Press, USA (2017

7) E. Yamamura, Impact of natural disaster on public sector corruption, Publ. Choice, 161 (3) (2014), 10.1007/s11127-014-0154-6

8) Lien ،D ،A Note on Competitive Bribery Games ،Economies Letters, 1986.
9) Lui ،Francis T.،"An Equilibrium Queuing Model of Bribery" ،Journal of Political Economy ،Vol 93,1980.
10) Lambsdorff ,Johann Graf, Corruption in International Research- A Review, Transparency International Working Paper, Berlin, December 1999 متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت رابط WWW. Transparency International.
11) M. Escaleras, N. Anbarci, C.A. Register, Public sector corruption and major earthquakes: a potentially deadly interaction, Publ. Choice, 132 (1) (2007), pp. 209-230, 10.1007/s11127-007-9148-y
12) OCED (2017) **Principles and Annotations on Corporate Governance**, Arabic Translation - France Paris.
13) Rose-Ackerman ،Susan: **Corruption and Government causes ، Consequences ،and Reform** ،Cambridge University Press ،U.K,1999
14) S. Cevik, J.T. Jalles Corruption kills: global evidence from natural disasters (SSRN Scholarly Paper 4619838) (2023) https://doi.org/10.5089/9798400256820.001
15) Ivanyna, M., Moumouras, A., & Rangazas, P. (2016). The culture of corruption, tax evasion, and economic growth. *Economic Inquiry*, 54(1), https://doi.org/10.1111/ecin.12228
16) Tanzi ،V. "Corruption: **Arm's Length Relationships and Markets" ،in Granulose Florential and Sam Peltzman(eds.) The Economics of Organized Crime** ،Cambridge University Press ، U.K,1995.
17) Johnston, M,"**What can be done about Entrenched Corruption?**" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, and Washington, DC. 30 April1May.1977.
18) Wallace-Bruce, Nii Lante, **Corruption and Competitiveness in Global Business** -- The Dawn of a New Era, " [2000] MelbULawRw 13; (2000) 24(2) Melbourne University Law Review349, available in : http: //www.austlii.edu.au/au/journals/MULR/200013/.html

19) Weiss Thomas G. (2000)" Governance, **Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges** "Third World Quarterly, Vol 21, No.5, (Oct 2000)